IJAZARABI: Journal of Arabic Learning
DOI: 10.18860 /ijazarabi.V9i4.42119
ISSN(print): 2620-5912 | ISSN(online): 2620-5947
ejournal.uin-malang.ac.id/index.php/ijazarabi/index

Preference by Rhetorical Resumption in Ibn ʿĀshūr's Exegesis: A Foundational, Applied, and Critical Study in Light of Naẓm Theory

التَّرجيحُ بالاستئنافِ البيانيّ في تفسيرِ ابنِ عاشورٍ: دراسةٌ تأصيليَّةٌ تطبيقيَّةٌ نقديَّةٌ في ضوءِ نظريَّةِ النَّظمِ

Received 2026-05-31
Accepted 2026-09-10
Published 2026-10-٣٠

Fehmieh R. Nawaya[*1], Ahmad S. Burhan[2], Abdulaziz E. Hajji[3]
[123] Department of Sciences of the Qur'an and Hadith, Faculty of Sharia, Damascus University, Syria
dr.nawaya-f@hotmail.com*[1], dr.burhan-a@hotmail.com[2], hajji2010@hotmail.com[3]

Abstract
This research aims to clarify Ibn ʿĀshūr's methodological specificity in using Rhetorical Resumption (al-Istiʾnāf al-Bayānī) as a procedural tool for interpretative preference in his exegesis, al-Taḥrīr wa'l-Tanwīr. The study adopts a comparative-analytical approach, relying on a comprehensive induction of Ibn ʿĀshūr's exegesis and grounded in al-Jurjānī's Theory of Naẓm. Within this framework, the study cross-examines Ibn ʿĀshūr's preferences against the views of al-Zamakhsharī and Abū al-Suʿūd through a three-criterion critical framework: Mental Elicitation, Semantic Impact, and Syntactic Cohesion. The study also derives a procedural system of preference built on three foundations (Naẓm, Context, and Purport), which translate into specific rules determined by the type of the implied question. The findings demonstrate that Rhetorical Resumption transcends grammatical craft, functioning as a pragmatic mechanism governed by these overarching foundations. While acknowledging Ibn ʿĀshūr as an inspiring innovator in applying Naẓm, the study contends that his resumption-based preferences remain subject to normative examination, which the proposed framework provides to distinguish genuine innovation from interpretative affectation. Ultimately, the study advocates re-examining the exegetical heritage through the lens of Discourse Linguistics to elucidate the communicative value of Arabic Naẓm.
Keywords: Preference; Rhetorical Resumption; Ibn ʿĀshūr; Theory of Naẓm; Rhetorical Criticism; Pragmatics; Interpretation of al-Taḥrīr wa'l-Tanwīr

مقدِّمة

يُعدُّ إعجازُ النَّظمِ القرآنيّ حقلًا خصبًا للدِّراساتِ اللِّسانيَّةِ وَالبلاغيَّةِ المعاصرةِ؛ إذْ لا تقتصرُ جمالياتُهُ على المفردةِ المعجميَّةِ، بلْ تمتدُّ إلى العلاقاتِ الرَّابطةِ بينَ الجُمَلِ، وَمَا تفرزُهُ منْ تآزرٍ بينَ القرائنِ اللَّفظيَّةِ والمعنويَّةِ للكشفِ عنِ المقصدِ الإلهيّ (ينظر: الجرجانيّ، ١٩٩٢، ص. ٤٥). وَمِنْ أبرزِ الأدواتِ البلاغيَّةِ في توجيهِ الدَّلالةِ وَضَبطِ الفَهمِ الاستئنافُ البيانيُّ؛ وَهوَ وقوعُ الجملةِ منقطعةً عمَّا قبلَها لفظًا، متَّصلةً بِهِ مَعنًى؛ لِكَونِها نُزِّلَتْ من الجملةِ السَّابقةِ منزلةَ الجوابِ عنْ سؤالٍ اقتضاهُ السِّياقُ وَتولَّدَ في ذِهنِ السَّامعِ (ينظر: السَّكَّاكيّ،

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

١٩٨٧، ص. ٢٥٢؛ الخطيب القزوينيّ، د. ت، ٣/ ١٢٠). وَيُعدُّ عبدُ القاهرِ الجرجانيُّ في كتابِهِ "دلائلِ الإعجازِ" المؤسسَ الفعليَّ لِهَذا المفهومِ وَإِنْ لمْ يُسَمِّهِ صراحةً؛ فَقَدْ أفاضَ في جماليَّاتِ الفَصْلِ الَّتِي يقتضيها السِّياقُ حينَ تكونُ الجملةُ الثَّانيةُ جوابًا عنْ سؤالٍ مقدَّرٍ (ينظر: الجرجانيّ، ١٩٩٢، ص. ٢٤٠-٢٤٥). وَكانَ الزَّمخشريُّ في تفسيرِهِ "الكشَّافِ" أوَّلَ مَنْ أطلقَ عَلَيْهِ مصطلحَ الاستئنافِ في تطبيقاتِهِ القرآنيَّةِ، وَيَجِدُ المتتبّعُ لِجهودِهِ البلاغيَّةِ أنَّهُ استمدَّها منْ بلاغةِ الجرجانيّ مُضيفًا إليها ما يبدو لَهُ منْ آراءٍ وتقسيماتٍ وتفريعاتٍ (ينظر: عتيق، د. ت، ص. ٢٦٣). وَبَعْدَ الزَّمخشريّ جاءَ السَّكَّاكيُّ في كتابِهِ "مفتاحِ العلومِ" فَوضعَ الضَّوابطَ المنطقيَّةَ لِهَذا النَّوعِ من الاستئنافِ وَصَنَّفَهُ ضمنَ أحوالِ الفَصْلِ (ينظر: السَّكَّاكيّ، ١٩٨٧، ص. ٢٦٣). واستقرَّ المصطلحُ على يدِ الخطيبِ القزوينيّ في كتابِهِ "الإيضاحِ" بأقسامِهِ الثَّلاثةِ المشهورةِ؛ إذِ السَّؤالُ يكونُ إمَّا عنِ السَّببِ المُطلَقِ للحُكمِ في الجملةِ الأولى، وإمَّا عنْ سببٍ خاصٍّ لَهُ، وإمَّا عنْ غيرِهما (ينظر: الخطيب القزوينيّ، د. ت، ٣/ ١٢٠- ١٢٥). وفي العصرِ الحديثِ استثمرَ ابنُ عاشورٍ الاستئنافَ البيانيَّ في تفسيرِهِ "التَّحريرِ والتَّنويرِ" أداةً رئيسةً في إدراكِ نظمِ القرآنِ الكريمِ وتماسكِ سُورِهِ (ينظر: ابن عاشور، ١٩٨٤، ١/ ٢٥٤)، فالاستئنافُ عندَهُ ليسَ انقطاعًا دلاليًّا، بلْ وسيلةٌ لِتعزيزِ التَّماسكِ الدَّلاليّ وإبرازِ التَّناسبِ بينَ الجُملِ؛ إذْ يُقرِّرُ أنَّ انتظامَ الجُملِ البليغةِ لا ينفكُّ عنِ المناسبةِ حتَّى في مواضعِ الاستئنافِ (ينظر: ابن عاشور، ١٩٨٤، ٣/ ١٨٨).

وتَتَوزَّعُ الدِّراساتُ السَّابقةُ ذاتُ الصِّلَةِ على ثَلاثةِ مَسالِكَ، يَكشِفُ كلٌّ منها عن جانبٍ ويُغفِلُ جوهرَ الإشكاليَّةِ:

فأمَّا المسلَكُ التَّطبيقيُّ المباشِرُ، فتُمَثِّلُهُ دراسةُ أحمدَ والشَّيخ حَسن (٢٠٢٤، ص. ٢٤٣ - ٢٥٩) الموسومةُ بـ"الاستئنافُ البيانيُّ: أحكامُهُ النَّحويَّةُ ودَورُهُ في أداءِ المعنى"؛ إذْ ميَّزَتْ بينَ الاستئنافِ النَّحويّ والبيانيّ في الآيةِ السَّابعةِ من سورةِ آلِ عمرانَ، وأبرزَتْ قيمَتَهُ في الجوابِ عن السُّؤالِ المُقَدَّرِ، غَيْرَ أنَّها وَقَفَتْ عندَ التَّوصيفِ ولم تَتَجاوَزْهُ إلى الفِعْلِ التَّرجيحيّ، ولا إلى منهجِ ابنِ عاشورٍ.

وَأمَّا مَسلَكُ تلَقِّي النَّظمِ، فتُجَلِّيهِ دراسةُ al-Shizawi وal-Ithawi (٢٠٢٦، ص. ٤٦٥- ٤٧٧) المعنونَةُ بـ "The Reception of ʿAbd al-Qāhir al-Jurjānī's Theory of Naẓm in Classical and Modern Qur'anic Exegesis"؛ إذْ تَتَبَّعَتْ تلَقِّيَ نظريَّةِ النَّظمِ عندَ ستَّةِ مفسِّرينَ -هُمُ الرَّازيُّ وأبو حَيَّانَ والنَّسَفِيُّ والآلوسيُّ والشَّنقيطيُّ ورشيدُ رضا- وَخَلُصَتْ إلى تَفاوُتِهم بَيْنَ الالتزامِ والتَّكييفِ، بَيْدَ أنَّها أغفلَتِ ابنَ عاشورٍ كُلِّيًّا، معَ أنَّهُ أبرزُ مَنِ استَثْمَرَ النَّظمَ تطبيقيًّا في العَصْرِ الحديثِ، فَضْلًا عَنْ أنَّها اعتَمَدَتْ مَنهجَ المراجَعَةِ السَّرديَّةِ لا التَّحليلَ التَّطبيقيَّ للتَّرجيحاتِ.

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

وَأمَّا المسلَكُ التَّأصيليُّ النَّظَريُّ، فقد عُنِيَ بفلسفةِ النَّظمِ في إطارِها التَّجديديّ، كَدراسةِ الربابيش (٢٠٢٥، ص. ٣٣٢- ٣٥٢) المعنونَةِ بـ "التَّجديدُ النَّحويُّ عندَ عبد القاهر الجرجانيّ وأثرُهُ في الدَّرسِ اللِّسانيّ الحديث"، الَّتي رصدَتْ تَجاوُزَ الجرجانيّ التَّقعيدَ الشَّكليَّ، وَصَدَى ذَلِكَ في اللِّسانياتِ الغربيَّةِ الحديثةِ، دونَ أَنْ تُسقِطَ هذِهِ الفلسفةَ على ممارسةِ المفسِّرينَ المُحْدَثِينَ التَّرجيحيَّةِ.

وَمِنْ هذهِ المسالكِ تَنبَثِقُ فجوةُ الدِّراسةِ، وهيَ رصدُ التَّحوُّلِ الوظيفيّ للاستئنافِ البيانيّ عندَ ابنِ عاشورٍ مِنْ وَصْلٍ في صورةِ فَصْلٍ إلى قُوَّةٍ مُرَجِّحَةٍ قادرةٍ على إبطالِ وجوهٍ إعرابيَّةٍ تقليديَّةٍ (كالعطفِ والحاليَّةِ والبدليَّةِ)؛ إذْ كثيرًا ما يَقطعُ ابنُ عاشورٍ بِحَتميَّةِ الاستئنافِ البيانيّ في مواضعَ احتمَلَتْ غيرَهُ عندَ سواهُ مِنَ المفسِّرينَ. وَتَسعى الدِّراسةُ إلى سَدِّ هذِهِ الفجوةِ مِنْ ثَلاثِ زَوايا متضافِرَةٍ: استدراكِ التَّحوُّلِ الوظيفيّ الغائبِ عَنْ دراسةِ أحمدَ والشَّيخ حَسن (٢٠٢٤، ص. ٢٤٣ - ٢٥٩)، وَإدراجِ ابنِ عاشورٍ المُغفَلِ في عيّنةِ al-Shizawi و-al Ithawi (٢٠٢٦، ص. ٤٦٥- ٤٧٧)، وَنَقْلِ فلسفةِ النَّظمِ الَّتي رَصَدَتْها دراسةُ الربابيش (٢٠٢٥، ص. ٣٣٢- ٣٥٢) مِنَ التَّأصيلِ النَّظَريّ إلى الموازَنَةِ النَّقديَّةِ بَيْنَ كبارِ المفسِّرينَ البلاغيّينَ.

ويسعى البحثُ إلى تحقيقِ أهدافٍ عِدَّةٍ؛ أُولاها الكشفُ عنْ طبيعةِ العلاقةِ بينَ الاستئنافِ البيانيّ ونظريَّةِ النَّظمِ في تفسيرِ التَّحريرِ والتَّنويرِ، وثانيتُها استنباطُ الأصولِ والقواعدِ التَّرجيحيَّةِ الَّتي اعتمدَها ابنُ عاشورٍ في حسمِ الخلافِ الدَّلاليّ بالاستئنافِ البيانيّ، وثالثتُها الموازنةُ بينَ ترجيحاتِه وآراءِ الزَّمخشريّ وأبي السُّعودِ؛ لِبَيانِ مدى الأصالةِ والتَّجديدِ فيها.

منهجيَّةُ البحثِ

تقومُ هَذِهِ الدِّراسةُ على تضافرِ ثلاثةِ مناهجَ؛ أوَّلُها المنهجُ الاستقرائيُّ في تتبُّعِ مواضعِ الاستئنافِ البيانيّ في تفسيرِ التَّحريرِ والتَّنويرِ كاملًا لاعتمادِ المواضعِ الَّتي صرَّحَ فيها ابنُ عاشورٍ بِتَرجيحِ الاستئنافِ على غيرِهِ من الوجوهِ، وثانيها المنهجُ التَّحليليُّ الاستنباطيُّ في تحليلِ السِّياقاتِ المقاليَّةِ والمقاميَّةِ الَّتي استوجبَتِ التَّرجيحَ بالاستئنافِ، وفي استنباطِ القواعدِ المعياريَّةِ الَّتي انطلقَ مِنْها ابنُ عاشورٍ، ورَبْطِ هذِهِ التَّرجيحاتِ بِمُرتكزاتِ نظريَّةِ النَّظمِ ومقاصدِ السُّوَرِ، وثالثُها المنهجُ النَّقديُّ المقارنُ في المرحلةِ الأخيرةِ من التَّحليلِ عبرَ موازنةِ ترجيحاتِه بآراءِ قطبَينِ مِنْ أقطابِ المدرسةِ البلاغيَّةِ في التَّفسيرِ، هما الزَّمخشريُّ في "الكشَّافِ"، وأبو السُّعودِ في "إرشادِ العقلِ السَّليمِ إلى مزايا الكتابِ الكريمِ"، ومحاكمةِ هَذِهِ التَّرجيحاتِ في ضوءِ قانونِ النَّظمِ؛ لِبَيانِ مدى موضوعيَّةِ ابنِ عاشورٍ في حَصْرِ المعنى، والتَّمييزِ بينَ ما كانَ اقتضاءً بلاغيًّا حتميًّا وما كانَ تكلُّفًا فنيًّا.

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

وتتمثّل مادة البحث الأساسية في مواضع الاستئناف البياني الواردة في تفسير *التحرير والتنوير*، ولا سيما المواضع التي رجّح فيها ابن عاشور هذا الوجه على غيره من الأوجه التفسيرية والإعرابية. كما يُستعان بتفسيري *الكشاف* للزمخشري و*إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم* لأبي السعود مادةً للموازنة والتحليل. وتسير إجراءات التحليل من حصر مواضع الترجيح، ثم تحليل سياقاتها المقالية والمقامية، واستخلاص الأسس والقواعد التي تحكم اختيارات ابن عاشور، وصولًا إلى موازنتها بآراء المفسرين المذكورين وتقويمها في ضوء نظرية النظم. ويستند التقويم النقدي إلى ثلاثة معايير رئيسة، هي: الاستدعاء الذهني، والأثر الدلالي، والسبك النحوي؛ للكشف عن مدى اتساق الترجيحات مع مقتضيات السياق والنظم، والتمييز بين الترجيح الذي تسنده القرائن والترجيح الذي قد ينطوي على التكلف في التوجيه.

نتائجُ البحثِ ومناقشتُها

ينزعُ البحثُ البلاغيُّ المعاصرُ إلى استثمارِ النَّصِّ القرآنيِّ في تنقيةِ المناهجِ البلاغيَّةِ وإحيائِها، وتخليصِها من رِقِّ التَّقعيدِ الجافِّ (Nawaya et al., 2023)؛ وتأتي هذه الدِّراسةُ لتُمثِّلَ وجهًا تطبيقيًّا لهذا الاستثمارِ عبرَ تتبُّعِ آلياتِ التَّرجيحِ بالاستئنافِ البيانيِّ في تفسيرِ التَّحريرِ والتَّنويرِ، وهوَ تتبُّعٌ يستلزمُ تجاوزَ النَّظرةِ التَّجزيئيَّةِ الَّتِي تحصرُ الاستئنافَ في وظيفتِهِ النَّحويَّةِ المجرَّدةِ، إلى فضاءٍ أرحبَ يرى فيهِ ركيزةً لبيانِ نظمِ الكلامِ وإحكامِ مقاصدِهِ. ومنْ هنا يتدرَّجُ البحثُ في ثلاثةِ مطالبَ: يستجلي أوَّلُها الأسسَ النَّظميَّةَ الَّتِي شكَّلتْ مرجعيَّةَ ابنِ عاشورٍ في فهمِ السُّؤالِ البيانيِّ، بوصفِهِ ممارسةً بيانيَّةً واعيةً لا مجرَّدَ عارضٍ أسلوبيٍّ، ويفحصُ ثانيها المنظومةَ الإجرائيَّةَ الَّتِي حوَّلتِ الاستئنافَ إلى معيارٍ ترجيحيٍّ يضبطُ المعنى ويحسمُ وجوهَ الاحتمالِ، ويضعُ ثالثُها تلكَ التَّرجيحاتِ في مِسبارِ الموازنةِ والنَّقدِ معَ كبارِ المفسِّرينَ البلاغيِّينَ؛ لِتَمييزِ التَّجديدِ الرَّصينِ عنِ التَّكلُّفِ الصِّناعيِّ.

المرتكزاتُ النَّظميَّةُ والجماليَّاتُ التَّداوليَّةُ للتَّرجيحِ بالاستئنافِ البيانيِّ عندَ ابنِ عاشورٍ

ينطلقُ ابنُ عاشورٍ منْ فلسفةِ النَّظمِ بِوَصفِها إطارًا كُلِّيًّا يجمعُ بينَ صرامةِ الإعرابِ ومقاصدِ المتكلِّمِ؛ وفي هذا الإطارِ تتجلَّى الآليَّةُ التَّداوليَّةُ للاستئنافِ أداةً لِفَكِّ إشْكَالاتِ المسكوتِ عنْهُ بِتَقديرِ السُّؤالِ البيانيِّ.

١. فلسفةُ النَّظمِ البلاغيِّ عندَ ابنِ عاشورٍ: رؤيةٌ تكامليَّةٌ بينَ الإعرابِ والمقصدِ

تُعدُّ نظريَّةُ النَّظمِ في شكلِها النَّظريِّ عندَ الجرجانيِّ وشكلِها التَّطبيقيِّ عندَ الزَّمخشريِّ، منْ أَهمِّ الرَّكائزِ اللُّغويَّةِ عندَ ابنِ عاشورٍ؛ فَكَمَا جَعَلَها الزَّمخشريُّ عمدةَ تفسيرِهِ اعتمدَها ابنُ عاشورٍ أَصْلًا من الأصولِ الَّتِي

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

أقامَ عليها تفسيرَهُ، ولعلَّ ذَلِكَ يعودُ إلى حِسٍّ بلاغيٍّ مشتركٍ بينَ الثَّلاثةِ، وغايةٍ واحدةٍ هيَ البحثُ عنْ دقائقِ إعجازِ القرآنِ منْ جهةِ البلاغةِ (ينظر: براهيمي، ٢٠١١، ص. ٢١٣-٢٢٧). وَيَرى ابنُ عاشورٍ أنَّ لُبابَ إعجازِ القرآنِ يكمُنُ في نَظمِهِ البديعِ، وَهوَ إعجازٌ تجلَّى بِوضوحٍ حينَ اقترنَ التَّحدي بِشَرطِ كمالِ السُّورةِ؛ ذَلِكَ أنَّ السُّورةَ تُمثِّلُ وحدةً موضوعيَّةً متكاملةً. ويُعلِّلُ ابنُ عاشورٍ هذا التَّحديدَ بأنَّ خصائصَ الإعجازِ ووجوهَهُ لا تتبدَّى بِجلاءٍ إلَّا في كلامٍ وافٍ يستوفي غرضًا من الأغراضِ؛ فَلِكُلِّ سُورةٍ مقاصدُ محدَّدةٌ تتطلَّبُ رعايةَ خصوصياتِ الفواتحِ والخواتيمِ، وَحُسْنِ التَّقسيمِ، وَفُنونِ الإجمالِ والتَّفصيلِ، وَدِقَّةِ الوَصْلِ وَالفَصْلِ، وَغيرِ ذلك، وهيَ نُكَتٌ بيانيَّةٌ تعودُ إلى مجموعِ نظمِ الكلامِ، ولا تظهرُ مطابقتُها لِمُقتضَى الحالِ إلَّا بِتَمامِ الغرضِ واستيفائِهِ (ينظر: ابن عاشور، ١٩٨٤، ١/ ٣٣٧). وَمنْ هنا أبدعَ القرآنُ أفانينَ في التَّصرُّفِ بِالنَّظمِ لمْ تَعهدْها أساليبُ العربِ، معَ جريانِها على سُنَنِ اللُّغةِ وَمَا تسمحُ بِهِ طاقاتُها التَّعبيريَّةُ (ينظر: ابن عاشور، ١٩٨٤، ١/ ١٠٤).

وَقَدِ انطلقَ ابنُ عاشورٍ منْ أُصولِ نظريَّةِ النَّظمِ عندَ الجرجانيِّ الذي يرى أنَّ النَّظمَ هوَ "تَوخِّي معاني النَّحوِ في معاني الكَلِمِ" (الجرجانيّ، ١٩٩٢، ص. ٣٦١)، إلَّا أنَّ فلسفةَ النَّظمِ في التَّحريرِ والتَّنويرِ تتجاوزُ المقاربةَ النَّحويَّةَ الوصفيَّةَ إلى رؤيةٍ تداوليَّةٍ تجعلُ من الموقعِ الإعرابيِّ أداةً لِبَيانِ المقاصدِ القرآنيَّةِ. ويقومُ منهجُ ابنِ عاشورٍ في هذا السِّياقِ على ركيزتَينِ:

أوَّلًا: التَّحرُّرُ من التَّقعيدِ النَّحويِّ لِصَالحِ الإعجازِ النَّظميِّ: يرفضُ ابنُ عاشورٍ حصرَ فصاحةِ القرآنِ في القواعدِ الَّتِي وضعَها النُّحاةُ، مُؤكِّدًا أنَّ الإعجازَ القرآنيَّ حاكِمٌ على القواعدِ لا تابِعٌ لَهَا؛ إذْ يقولُ عندَ حديثِهِ عنْ اختلافِ القراءاتِ: "وَأمَّا ما خالَفَ الوجوهَ الصَّحيحةَ في العربيَّةِ فَفِيهِ نظرٌ قَويٌّ؛ لأنَّه لا ثقةَ لَنا بِانحصارِ فَصيحِ كلامِ العربِ فِيمَا صارَ إلَيهِ نُحاةُ البصرةِ والكوفةِ" (ابن عاشور، ١٩٨٤، ١/ ٦١). وَمنْ هذا المنطلَقِ، يرى أنَّ العدولَ الإعرابيَّ ليسَ لحنًا، بلْ هوَ افتنانٌ لغويٌّ مقصودٌ لإنتاجِ دلالاتٍ نوعيَّةٍ، معتبِرًا "مَا في اختلافِ الإعرابَينِ منْ إفادَةِ مَعنى غيرِ الَّذِي يُفيدُهُ الآخَرُ؛ لأنَّ لِإضافةِ المَصدرِ إلى المفعولِ خَصائصَ غيرَ الَّتِي لِإضافتِهِ إلى فاعِلِه، ولأنَّ لِبناءِ الفِعلِ للمجهولِ نُكَتًا غيرَ الَّتِي لِبنائِهِ للفاعلِ" (ابن عاشور، ١٩٨٤، ١/ ٦١).

ثانيًا: فلسفةُ القطْعِ وتوجيهُ الدَّلالةِ: يتجلَّى الرَّبطُ بينَ النَّظمِ والمقصدِ في أبهى صورِهِ عندَ معالجةِ ابنِ عاشورٍ لِظَاهرةِ القطعِ في النُّعوتِ؛ إذْ يرى أنَّ مخالفةَ الإعرابِ (كالنَّصبِ على الاختصاصِ) تُوقِظُ ذهنَ المتلقِّي وتُنبِّهُهُ إلى عَظمةِ الموصوفِ، فَفِي نَصبِ كلمةِ {الصَّابِرِينَ} [البقرة: ١٧٧]، يُوضِّحُ أنَّ هذا العدولَ يحقِّقُ فائدتَينِ: الأولى كمالُ المقصدِ البيانيِّ؛ إذْ تَجعلُ مخالفةُ الإعرابِ الكلامَ "كَأنَّهُ أنواعٌ مِنَ الكلامِ وضروبٌ مِنَ البيانِ" (ابن عاشور، ١٩٨٤، ٢/ ١٣٣)، والثَّانيةُ التَّنبيهُ على الخصوصيَّةِ، فَفِي النَّصبِ بِتَقديرِ فِعْلِ (أخصُّ أو أمدحُ) "تنبيهٌ على خَصِيصةِ الصَّابِرِينَ وَمَزيَّة صِفَتِهِم الَّتِي هيَ الصَّبرُ" (ابن عاشور، ١٩٨٤، ٢/ ١٣٣).

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

وَيَردُّ ابنُ عاشورٍ بهذا التَّحليلِ على مَنْ توهَّمَ لحنًا في رسمِ المصحفِ الشَّريفِ، مُؤكِّدًا أنَّ هذا الأسلوبَ منْ صميمِ مذاهبِ العربِ في الافتنانِ بالنَّصبِ على الاختصاصِ (ينظر: ابن عاشور، ١٩٨٤، ٢/ ١٣٤)، وهوَ ما يدلُّ على أنَّ الحركةَ الإعرابيَّةَ عندَهُ لبنةٌ في بناءِ المعنى الكُلِّيِّ والمقصدِ التَّشريعيِّ، كما ستكشفُ الأمثلةُ التَّطبيقيَّةُ لاحقًا؛ وبهذا التَّلاحمِ تحوَّلَتِ البلاغةُ في التَّحريرِ والتَّنويرِ منْ فنٍّ تَزْيِينِيٍّ إلى منهجٍ تحليليٍّ حاسمٍ في استنباطِ المقاصدِ.

وَإِذْ تبيَّنَ أنَّ النَّظمَ عندَ ابنِ عاشورٍ بنيةٌ مقاصديَّةٌ تدمجُ مقتضياتِ الإعرابِ بمرامي البيانِ، لا مجرَّدُ رصفٍ للألفاظِ، فإنَّ ذلك يقودُ إلى تجلِّياتِهِ الإجرائيَّةِ في المواضعِ الَّتِي يخرجُ فِيها النَّظمُ عنْ نَسقِهِ الظَّاهرِ لِيَفتحَ أفقًا حواريًّا معَ المتلقِّي، وأبرزُها الاستئنافُ البيانيُّ بِوَصفِهِ استجابةً لِسُؤالٍ مقدَّرٍ.

٢. الآليَّةُ التَّداوليَّةُ للاستئنافِ البيانيِّ عندَ ابنِ عاشورٍ: السُّؤالُ المقدَّرُوَإِشْكالِيَّةُ المسكوتِ عَنْهُ

يُعَدُّ الاستئنافُ البيانيُّ عندَ ابنِ عاشورٍ أداةً تحليليَّةً فارقةً تتجاوزُ الوصفَ النَّحويَّ إلى رحابِ التَّداوليَّةِ؛ إِذْ يربطُ بينَ بنيةِ النَّصِّ وآليَّةِ التَّلقِّي، فَبَينما يقفُ النَّحويُّونَ عندَ الاستئنافِ قَطعًا للعلاقةِ الإعرابيَّةِ (ينظر: الغلاييني، د. ت، ص. ٥٧١؛ حسن، د. ت، ٤/ ٣٩٠)، يراه ابنُ عاشورٍ آليَّةً لِمَلءِ المسكوتِ عَنْهُ سِياقيًّا، باستثارةِ ذِهنِ المخاطَبِ بسؤالٍ مقدَّرٍ يوجِّهُهُ نحوَ المقصدِ الشَّرعيِّ (ينظر: ابن عاشور، ١٩٨٤، ٢٢/ ٢٥١، ٢٥/ ٥٥، ١٤/ ٢٤٢)، وهوَ في ذلك يرتكزُ في الجوهرِ على نظريَّةِ النَّظمِ عندَ الجرجانيِّ، الَّذي ربطَ النَّظمَ بقصديَّةِ التَّواصلِ، ورأى الكفاءةَ البيانيَّةَ في اختيارِ المتكلِّمِ الصِّيغَ الدَّقيقةَ (في بنيةِ الجملةِ، والحروفِ، وأدواتِ الوصلِ والفصلِ) المطابقةَ لمقتضى الحالِ، وأصَّلَ للاستئنافِ بوصفِهِ جوابًا لتقديرٍ ذهنيٍّ يُتِمُّ عمليَّةَ الفهمِ والتَّأويلِ، ومثَّلَ لهُ بقولِهِ تعالى: {قَالُوا لَا تَخَفْ} [هود: ٧٠] (ينظر: الجرجانيّ، ١٩٩٢، ص. ٨١- ٨٢، ٢٣٧-٢٣٨، ٢٤٠).

وتتقاطعُ رؤيةُ ابنِ عاشورٍ هذهِ معَ نظريَّةِ التَّلقِّي الحديثةِ في جَعْلِ السَّامعِ مستجيبًا فاعِلًا لِنَظمِ القرآنِ الكريمِ؛ إِذْ تقتضي آليَّةُ الاستئنافِ تطلُّعًا معرفيًّا لدى السَّامعِ فورَ تلقِّيهِ الجملةَ الأولى. ونظريَّةُ التَّلقِّي (عندَ ياوس وإيسر) نقلَتْ بؤرةَ الاهتمامِ إلى العلاقةِ التَّفاعليَّةِ بينَ النَّصِّ والمتلقِّي، وعدَّتِ التَّواصلَ نتاجَ تلاقٍ حيٍّ بينَ بنيةِ النَّصِّ واستجابةِ القارئِ، وأبرزَتْ مفهومَ القارئِ الضِّمْنيِّ الَّذي يملكُ مقوِّماتِ التَّأويلِ اللَّازمةَ لِسَدِّ الفجواتِ النَّصِّيَّةِ وإعادةِ صياغةِ المعنى (ينظر: البنا، د. ت، ص. ٢٢).

وَبِذَلِكَ لا يكتفي النَّصُّ القرآنيُّ عندَ ابنِ عاشورٍ بالإخبارِ، بلْ يستشرفُ التَّساؤلَ الكامنَ في نفسِ المخاطَبِ ويجيبُ عَنْهُ بالاستئنافِ، فيُزيلُ اللَّبسَ (ينظر: ابن عاشور، ١٩٨٤، ٣٠/ ٢٦٧)، ويحقِّقُ الاتِّساقَ

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

النَّصِّيَّ (أي: التَّماسكَ الشَّديدَ بينَ الأجزاءِ المشكِّلةِ لِنَصٍّ ما. ينظر: خطابي، ١٩٩١، ص. ٤) عبرَ روابطَ معنويَّةٍ سياقيَّةٍ لا لفظيَّةٍ (ينظر: ابن عاشور، ١٩٨٤، ١٠/ ٦٤). ولمْ يقصرِ ابنُ عاشورٍ وظيفةَ الاستئنافِ على التَّحسينِ الجماليِّ، بل جعَلَهُ كاشفًا عنِ المقاصدِ الإلهيَّةِ (ينظر: ابن عاشور، ١٩٨٤، ٢٢/ ٢٥١، ٢٥/ ٥٥، ١٤/ ٢٤٢)، فَمنحَ النَّصَّ طاقةً تفاعليَّةً تجعلُ السَّامعَ شريكًا في استنتاجِ المعنى، وَهوَ ما يتقاطعُ في جوهرِهِ معَ مبدأ التَّعاونِ الَّذِي وضعَ لَبِناتِهِ بول غرايس مستنِدًا في طرحِهِ إلى مُصادرةٍ مفادُها أنَّ المشاركِين في العمليَّةِ التَّخاطبيَّةِ يلتزمون ضِمنيًّا بِضَوابطَ تعاضديَّةٍ، فيُقدِّمُ كلُّ طرفٍ مساهمةً حواريَّةً عقلانيَّةً تُيسِّرُ التَّأويلَ، ويتضافرونَ لِتَحقيقِ غاياتِ الحوارِ، سواءٌ أكانَتْ مُبيَّتةً سلفًا أمْ تشكَّلَتْ أثناءَ الممارسةِ الكلاميَّةِ (ينظر: موشلار وروبول، ٢٠٠٣، ص. ٥٥؛ الباهي، ٢٠٠٤، ص. ١٢٧)؛ (Grice, 1975, pp. 41–58).

وَبِذَلِكَ تبرزُ تداوليَّةُ ابنِ عاشورٍ نَموذجًا تفسيريًّا بديلًا للمناهجِ اللِّسانيَّةِ الغربيَّةِ، بِصُورةٍ تليقُ بِجَلالِ النَّظمِ القرآنيِّ؛ فَفِي حِينِ غَرِقَ الاتِّجاهُ الحداثيُّ في سيولةِ التَّأويلِ بِدَعْوَى فراغاتِ النَّصِّ وانفتاحِهِ غيرِ المُتناهِي (ينظر: حرب، ١٩٩٧، ص. ١٠٤)، يَضبِطُ ابنُ عَاشورٍ دلالةَ النَّظْمِ بِمُقتضَى الحالِ ومَقاصِدِ الشَّريعةِ؛ فالسُّؤالُ المقدَّرُ عِنْدَهُ ليسَ مُجَرَّدَ تقديرٍ لغويٍّ، بلْ أداةٌ خطابيَّةٌ تُوائمُ بينَ كمالِ النَّظمِ الإعجازيِّ وتفاعليَّةِ التَّلقِّي البشريِّ، وتقتربُ ممَّا يُعرَفُ عندَ غرايس (Grice) بالاستلزامِ الحواريِّ (وهوَ نظامٌ من الافتراضاتِ الذِّهنيَّةِ والتَّقديراتِ الكامنةِ في الكفايةِ التَّداوليَّةِ للمتحاورين، تستندُ إلى محدِّداتٍ عقلانيَّةٍ توجِّهُ الاستعمالَ اللُّغويَّ نحوَ تعاونٍ تواصليٍّ فعَّالٍ. ينظر: أزابيط، ٢٠٠٨، ص. ٧٤). غيرَ أنَّ الاستلزامَ عندَ ابنِ عاشورٍ لا ينهضُ على احتمالاتِ القارئِ، بلْ على قصديَّةِ النَّصِّ وجلالِ بيانِهِ.

وَمِنْ ثمَّ يعيدُ الرَّبطُ بينَ النَّظمِ والتَّداوليَّةِ في التَّحريرِ والتَّنويرِ الاعتبارَ لِسُلطةِ النَّصِّ، مؤكِّدًا أنَّ المسكوتَ عَنْهُ في القرآنِ الكريمِ ليسَ نقصًا بنيويًّا يحتاجُ لِتَرميمِ القارئِ، كما ذهبَ إِلَيهِ إيسرُ (ينظر: إيسر، ١٩٩٩، ص. ١٨٨- ١٨٩)، بلْ هوَ إيجازٌ مُعجِزٌ يستنطقُ كفاءةَ السَّامعِ ويحقِّقُ كفايةَ البيانِ بأسلوبٍ حواريٍّ مُضمَرٍ. وبهذا يتمايزُ ابنُ عاشورٍ عنِ الاتِّجاهاتِ الَّتِي ترهنُ قيمةَ النَّصِّ بِذَاتيَّةِ المتلقِّي (ينظر: فضل، ١٩٩٢، ص. ٨٧)، ليؤصِّلَ لِقيمةٍ جماليَّةٍ موضوعيَّةٍ كامنةٍ في النَّظمِ، يكونُ فيها تفاعلُ المخاطَبِ امتثالًا للإعجازِ لا صانعًا لَهُ؛ فالنَّصُّ القرآنيُّ عندَهُ ليسَ بنيةً لسانيَّةً مغلقةً، بلْ خطابٌ إعجازيٌّ موجَّهٌ، يراعي في نظمِهِ أحوالَ المخاطَبِينَ ومقتضياتِ سِياقِهِم.

ومن هنا يبرزُ مُسَوِّغُ استدعاءِ التَّداوليَّةِ؛ فهيَ تدرسُ اللُّغةَ في الاستعمالِ، وترى الدَّلالةَ نتاجَ تفاعلٍ بينَ طرفَيِ الخطابِ في سِياقٍ مُحدَّدٍ، وصولًا إلى المقاصِدِ الثَّاوِيَةِ خَلْفَ المنطوقِ (ينظر: نحلة، ٢٠٠٢، ص. ١٤). وليسَ استثمارُ آليَّاتِها في تحليلِ الاستئنافِ إقحامًا لِمَفاهيمَ غريبةٍ على النَّصِّ، بلْ هوَ استنطاقٌ لِجَوهرِ نظريَّةِ

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

النَّظمِ الَّتِي قامَتْ في أَصلِها على تعليقِ الكَلِمِ بالكَلِمِ وفقًا لِمُقتضَى الحالِ (ينظر: الجرجانيّ، ١٩٩٢، ص. ٩٣)، وَهوَ المقابلُ التُّراثيُّ للسِّياقِ التَّداوليِّ الحديثِ. وَلَئِنْ غدا الاستئنافُ في فِكْرِ ابنِ عاشورٍ جِسرًا يربطُ كمالَ القصدِ الإلهيِّ بكفايةِ الفَهْمِ البشريِّ، فإنَّ فاعليَّتَهُ لا تستقيمُ إلَّا بإخضاعِهِ لِمَعاييرَ ترجيحيَّةٍ صارمةٍ تضبطُ مسارَهُ، وَهوَ ما يُعمَلُ على تفصيلِهِ فيما يأتي.

المنظومةُ التَّرجيحيَّةُ للاستئنافِ البيانيِّ عندَ ابنِ عاشورٍ: الأصولُ والقواعدُ

لا يستقيمُ فَهْمُ التَّرجيحِ بالاستئنافِ البيانيِّ عندَ ابنِ عاشورٍ بالوقوفِ عندَ اختياراتِهِ التَّفسيريَّةِ المتفرِّقةِ، بلْ يستوجبُ الكشفَ عنِ المنظومةِ المعياريَّةِ (الأصولِ والقواعدِ) الَّتِي تُنظِّمُها، ورصدَ انتقالِهِ منْ رحابةِ الأصولِ الكلِّيَّةِ إلى دِقَّةِ القواعدِ الإجرائيَّةِ الَّتِي تَحسمُ النِّزاعَ التَّأويليَّ وتكشفُ عنْ وجهِ البيانِ الأرجحِ. وهذا التَّلاحمُ بينَ الأصلِ والقاعدةِ هوَ ما يمنحُ منهجَهُ خصوصيَّتَهُ في مدرسةِ النَّظمِ؛ إذْ يغدو الاستئنافُ أداةً محكمةً لِضبطِ النَّصِّ وصيانتِهِ منْ سيولةِ الاحتمالاتِ، وَهوَ ما يتبيَّنُ عبرَ المَسارَينِ التَّأصيليِّ والإجرائيِّ تِباعًا.

١. المرتكزاتُ التَّأصيليَّةُ للتَّرجيحِ (ثلاثيَّةُ النَّظمِ، والسِّياقِ، والمقصدِ)

يقتضي الفَهمُ الدَّقيقُ لآليَّاتِ التَّرجيحِ عندَ ابنِ عاشورٍ العودةَ إلى الأصولِ الكلِّيَّةِ الَّتِي تُوجِّهُ اختياراتِهِ التَّفسيريَّةَ؛ فإذا كانَ الاستئنافُ البيانيُّ هوَ الأداةَ الإجرائيَّةَ في هذا البحثِ، فإنَّ الأصولَ هيَ المحرِّكُ والموجِّهُ لِمَسارِ هذه الأداةِ؛ ولا تُمْكِنُ مقاربةُ قواعدِ التَّرجيحِ بِفَعاليَّةٍ دونَ استيعابِ أصولٍ ثلاثةٍ: النَّظمِ والسِّياقِ والمقصدِ، تُشكِّلُ مجتمعةً الإطارَ المنهجيَّ الَّذِي يتجاوزُ بِهِ ابنُ عاشورٍ حِيرةَ الاحتمالاتِ اللُّغويَّةِ إلى ضبطِ الدَّلالةِ البيانيَّةِ، ومنها تنبثقُ قواعدُهُ العمليَّةُ.

أوَّلًا: النَّظْمُ (القرينةُ التَّركيبيَّةُ الحاكِمةُ): يتمحورُ مفهومُ النَّظمِ عندَ الجرجانيِّ حولَ إقامةِ الكلامِ على الوجهِ الَّذِي يقتضيهِ عِلْمُ النَّحوِ، والالتزامِ بقوانينِه وأصولِهِ، واتِّباعِ مناهجِهِ ورسومِهِ دونَ زَيْغٍ أو إخلالٍ (ينظر: الجرجانيّ، ١٩٩٢، ص. ٨١). وَقدْ بلورَ الخطيبُ القزوينيُّ هذا المفهومَ بِرَبطِهِ بِفَلسفةِ البلاغةِ؛ إذْ جعلَ النَّظمَ مُرادِفًا لِتَطبيقِ الكلامِ على مُقتضَى الحالِ، مؤكِّدًا أنَّ سُمُوَّ شأنِ الخطابِ في الحُسْنِ والقَبولِ رَهينٌ بمطابقتِهِ للاعتباراتِ والمقاماتِ المناسبةِ (ينظر: الخطيب القزوينيّ، د. ت، ١/ ٤٣- ٤٤). وبناءً على ذلك، لا يغدو النَّظمُ مجرَّدَ تنسيقٍ للألفاظِ، بلْ هوَ المعيارُ الَّذِي يحتكِمُ إليهِ المفسِّرُ في الكشفِ عنْ أرجحيَّةِ الوجوهِ الإعرابيَّةِ؛ وهوَ ما يجعلُ منْ دراسةِ الاستئنافِ البيانيِّ ضرورةً منهجيَّةً لاستجلاءِ هذا التَّلاحمِ بينَ قوانينِ النَّحوِ ومقتضياتِ الحالِ.

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

ثانيًا: السِّياقُ (القرينةُ التَّداوليَّةُ المفسِّرةُ): يستندُ مفهومُ السِّياقِ في الفكرِ العربيّ إلى ثنائيَّةِ: المقالِ والمقامِ، وَهيَ قِسمةٌ ظهرَتْ إرهاصاتُها عندَ الجاحظِ في مفهومِهِ لِلْبَيانِ؛ إذْ جعَلَ دلالةَ الخطابِ رَهينةَ تآلفِ اللَّفظِ معَ أحوالِ المخاطَبِين (ينظر: الجاحظ، ٢٠٠٣، ١/ ١١). وقدِ اتَّسَعَ هذا المفهومُ في الممارسةِ الأصوليَّةِ لِيَشملَ المقاصدَ الكُلِّيَّةَ، وَهوَ ما يتجلَّى بِوضوحٍ عندَ الشَّاطبيّ الَّذِي جعلَ السِّياقَ مُحيطًا جامعًا للآياتِ وأغراضِها (ينظر: الشَّاطبيّ، ١٩٩٧، ٤/ ٣٠-٣٢)؛ وعلى هذه الشُّموليَّةِ استقرَّتِ الدِّراساتُ المعاصرةُ في تعبيرِها عنْ سِياقَيِ المقالِ وَالمقامِ (ينظر: جغبوب، ٢٠١٤، ص. ٣٥٦؛ بن عيسى وبومسحة، ٢٠٢٠، ص. ٣٩٥- ٣٩٦).

وتتجلَّى الوظيفةُ التَّفسيريَّةُ للسِّياقِ في بيانِ المجملاتِ وترجيحِ المحتملاتِ؛ إذْ يؤصِّلُ العِزُّ بنُ عبدِ السَّلامِ، فيما نقلَهُ عنهُ الزَّركشيُّ، لِهَذِهِ الفاعليَّةِ بِعُرْفِ الاستعمالِ الَّذِي قدْ يقلبُ الدَّلالةَ الوضعيَّةَ للَّفظِ إلى ضِدِّها تهكُّمًا (ينظر: الزَّركشيّ، ١٩٩٤، ٨/ ٥٥). ويُعزِّزُ ابنُ القيِّمِ هذا الطَّرحَ بِجَعْلِ السِّياقِ أعظمَ القرائنِ الكاشفةِ عنْ مُرادِ المتكلِّمِ؛ لِدَورِهِ في تخصيصِ العامِّ وتقييدِ المطلَقِ (ينظر: ابن قيم الجوزيَّة، د. ت، ٤/ ٩). وَأمَّا في التَّرجيحِ، فالسِّياقُ شاهدُ صِدْقٍ على صِحَّةِ التَّأويلِ بِرعايةِ النَّظمِ القَبْلِيِّ والبَعْديّ (ينظر: الوافي، ١٩٩٩، ص. ١٢٠).

ثالثًا: المقصَدُ (القرينةُ الغائيَّةُ الضَّابطةُ): يُعدُّ قصدُ المتكلِّمِ الموجِّهَ الأوَّلَ للدَّلالةِ؛ إذْ ذَكَرَ الآمديُّ أنَّ دلالاتِ الألفاظِ ليسَتْ لِذَواتِها، بلْ هيَ تابعةٌ لِقَصدِ المتكلِّمِ وإرادتِهِ (ينظر: الآمديّ، د. ت، ١/ ١٤). وَلِلكشفِ عنْ مرادِ الشَّارعِ أَصَّلَ الشَّاطبيُّ لِمَنهجيَّةِ الوَحْدَةِ السِّياقيَّةِ القائمةِ على رَدِّ آخِرِ الكلامِ على أوَّلِهِ وَأَوَّلِهِ على آخِرِهِ، مُحذِّرًا منْ أنَّ تَجْزِيءَ النَّظرِ في النَّصِّ يَحُولُ دونَ إدراكِ مقاصِدِ الخِطابِ (ينظر: الشَّاطبيّ، ١٩٩٧، ٤/ ٢٦٦). وفي هذا الأفقِ يرى ابنُ عاشورٍ أنَّ تفرُّدَ النَّظمِ القرآنيّ ومباينتَهُ لأساليبِ العربِ يَكْمُنانِ في صَهرِهِ المقصدَ الوعظيَّ والمقصدَ التَّشريعيَّ في سِياقٍ واحدٍ؛ فمنطوقُهُ يمنحُ السَّامِعينَ حاجتَهم بِبَيانٍ يقاربُ رصانةَ خُطبِهم، ومطاوي معانيهِ تكتنزُ أحكامًا دقيقةً لا يستجليها إلَّا الرَّاسخونَ في العِلْمِ (ينظر: ابن عاشور، ١٩٨٤، ١/ ١١٥). وَيَتَّسقُ هذا المنزعُ معَ قاعدةِ محمَّد رشيد رِضَا القاضيةِ بأنَّ أفضلَ قرينةٍ لِتَحديدِ المعنى ائتلافُ اللَّفظِ معَ القصدِ الكُلِّيِّ للكتابِ (ينظر: رضا، ١٩٩٠، ١/ ٢٠)، وهوَ ما يجعلُهُ ابنُ عاشورٍ معيارًا رئيسًا للتَّرجيحِ بينَ الاحتمالاتِ التَّفسيريَّةِ.

وعلى هذه المرتكزاتِ تتأسَّسُ تراتبيَّةُ التَّرجيحِ عندَ ابنِ عاشورٍ بِتقديمِ القرينةِ الأقوى دلالةً على مرادِ المتكلِّمِ؛ فيتبوَّأُ النَّظمُ المرتبةَ الأولى بِوَصفِهِ الضَّابطَ اللُّغويَّ الَّذِي يمنعُ خَرْقَ سُنَنِ العربِ في الكلامِ، فإذا تعادَلَتِ الاحتمالاتُ النَّظميَّةُ استدعى قرينةَ السِّياقِ (السِّبَاقِ واللَّحاقِ) لِضَبطِ وَحْدةِ الغرضِ وَمَنعِ تفكُّكِ

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

المعنى، فالسُّورةُ كَالنُّزولِ الوَاحِدِ لاتِّصالِ معانيها، كَمَا ذهبَ إليه الشَّاطبيُّ (ينظر: الشَّاطبيّ، ١٩٩٧، ٤/ ٢٦٦). وفي حالِ بقاءِ الاحتمالِ قائمًا كانَ المقصدُ (كُلِّيَّاتُ الشَّريعةِ وَهَديُ القرآنِ) هو المرجِّحَ الأخيرَ؛ لِكَونِ القرآنِ نزلَ لِصَلاحِ الأحوالِ الفرديَّةِ والاجتماعيَّةِ. وَأمَّا آليةُ التَّضافُرِ بينَ هذه الأصولِ، فهي ليسَتْ مُجرَّدَ تَراتُبِيَّةٍ استقصائيَّةٍ، بلْ هيَ عمليَّةٌ تزامنيَّةٌ أيضًا؛ إذْ يضبطُ النَّظمُ بنيةَ الاستئنافِ، وَيوفِّرُ السِّياقُ محيطَ الاستجابةِ، وَيمنحُ المقصدُ مشروعيَّةَ التَّأويلِ، فهيَ تعملُ تزامنيًّا في الإدراكِ وتراتبيًّا في الاحتجاجِ. وبهذا التَّكاملِ يتحوَّلُ الاستئنافُ منْ ظاهرةٍ نحويَّةٍ إلى ممارسةٍ تداوليَّةٍ تكشفُ عنْ مُرادِ اللهِ بأقصى درجاتِ الضَّبطِ العلميّ، كما تُبيِّنُهُ القواعدُ والأمثلةُ الآتيةُ.

٢. التَّجلِّياتُ الإجرائيَّةُ للتَّرجيحِ بالاستئنافِ البيانيّ (القواعدُ الضَّابطةُ)

تتخلَّقُ المنظومةُ الإجرائيَّةُ في تفسيرِ التَّحريرِ والتَّنويرِ منْ رَحِمِ الأصولِ الثَّلاثةِ (النَّظمِ، والسِّياقِ، والمقصدِ)؛ لِتُشكِّلَ أدواتٍ حاسمةً للنِّزاعِ التَّأويليّ، فابنُ عاشورٍ لا يكتفي بالتَّوصيفِ البلاغيّ السَّاكنِ، بل يُفعِّلُ الاستئنافَ البيانيَّ أداةً معياريَّةً تضبطُ حركةَ المعنى. وقدِ انتُقِيَتِ الأمثلةُ التَّطبيقيَّةُ وفقَ معيارَينِ: تمثيلِها النَّوعيّ للقاعدةِ المستنبَطةِ، وتصريحِ ابنِ عاشورٍ فيها بترجيحِ الاستئنافِ على ما عداهُ مِنَ الاحتمالاتِ الإعرابيَّةِ. وتتبلورُ هذه القواعدُ فيما يأتي: أوَّلًا: التَّعليلُ البيانيُّ:

١) تطبيقُ القاعدةِ: قولُه تعالى: {فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ الْمُبِينُ * يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا وَأَكْثَرُهُمُ الْكَافِرُونَ} [النَّحل: ٨٢، ٨٣].

٢) موضعُ الشَّاهدِ: جملةُ {يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا}.

٣) تحريرُ الإشكالِ النَّحويّ: تجاذبَتِ الجملةَ في الصِّناعةِ النَّحويَّةِ ثلاثةُ وجوهٍ إعرابيَّةٍ تُغيِّرُ مسارَ المعنى:

أ. الحاليَّةُ: بأنْ تكونَ الجملةُ حالًا مِنْ ضميرِ {تَوَلَّوْا}، ممَّا يحصرُ المعرفةَ في وقتِ التَّولّي.

ب. البدليَّةُ: بأنْ تكونَ الجملةُ بدلَ اشتمالٍ منْ جملةِ {تَوَلَّوْا}؛ لِتَفصيلِ مضمونِ التَّولّي.

ج. الاستئنافُ البيانيُّ: وهوَ الوجهُ الَّذِي يمنحُ الجملةَ استقلالًا؛ إذْ يقطعُها عمَّا قبلَها لفظًا لِيُوصلَها بِهِ معنًى (ينظر: ابن عاشور، ١٩٨٤، ١٤/ ٢٤٢).

٤) عَرْضُ ترجيحِ ابنِ عاشورٍ: يرجِّحُ ابنُ عاشورٍ كونَ الجملةِ استئنافًا بيانيًّا؛ لأنَّ تولِّيهم عنِ الإسلامِ معَ وفرةِ الدَّلائلِ القاطعةِ يثيرُ في نفسِ السَّامعِ سؤالًا: (كيفَ خفيَتْ عليهم هذه الدَّلائلُ الجليَّةُ؟)، فجاءَتِ الجملةُ جوابًا: (إنَّهم لمْ يجهلوها، بلْ عرفوها وأعرضوا عنها مكابرةً) (ينظر: ابن عاشور، ١٩٨٤، ١٤/ ٢٤٢).

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

٥) تنزيلُ القاعدةِ: اشتغلَ الاستئنافُ البيانيُّ هنا لِرَفعِ حيرةِ السَّامعِ؛ فالسِّياقُ سِياقُ تولٍّ بعدَ بلاغٍ مبينٍ، والقاعدةُ تقتضي أنْ تأتيَ الجملةُ المستأنفةُ لِبَيانِ سببِ حصولِ الفعلِ المستغرَبِ؛ فبينما يرى النُّحاةُ في الحالِ أو البدلِ مجرَّدَ وصفٍ للهيئةِ أو المضمونِ، جعلَها ابنُ عاشورٍ تعليلًا للإعراضِ؛ فَتَولِّيهم لمْ ينشأْ عنْ قصورٍ في البلاغِ، بلْ عنْ معرفةٍ وإنكارٍ.

٦) الرَّبطُ النَّقديُّ بالأصولِ الكلِّيَّةِ: يتجاوزُ ترجيحُ ابنِ عاشورٍ الإعرابَ المدرسيَّ إلى رؤيةٍ نظميَّةٍ تربطُ البناءَ النَّحويَّ بمقصدِ السُّورةِ الكلِّيِّ، وهوَ الامتنانُ (ينظر: ابن عاشور، ١٩٨٤، ١٤/ ٩٦)؛ فالاستئنافُ البيانيُّ في قولِهِ تعالى {يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ} يعكسُ مقتضى الحالِ لِمُخاطَبٍ جاحدٍ، ويُقيمُ شهادةَ إدانةٍ تقطعُ الطَّريقَ على كلِّ عُذْرٍ بالجهلِ. ويُبرِزُ الفصلُ المعرفةَ حقيقةً مستقلَّةً صادمةً، فيُعظِّمُ شناعةَ الإنكارِ الَّذِي تراخى رتبةً بـ(ثُمَّ)، دلالةً على أنَّ الجحودَ مكابرةٌ متعمَّدةٌ استقرَّتْ بعدَ وضوحِ العلمِ. وبذلك خدمَ النَّظمُ غرضَ إقامةِ الحُجَّةِ، ونقلَ الجملةَ منْ وصفٍ إعرابيٍّ مُقيِّدٍ، كالحاليَّةِ أو البدليَّةِ الَّتِي تذيبُ استقلالَ المعنى، إلى ركيزةٍ بيانيَّةٍ تكشفُ أنَّ العائقَ نفسيٌّ جحوديٌّ لا عقليٌّ، فكانَ هذا التَّوجيهُ أليقَ بِمَقامِ التَّوبيخِ مِنَ الإعرابِ المَحْضِ.

ثانيًا: تقريرُ الحُكْمِ وتأكيدُهُ:

١) تطبيقُ القاعدةِ: قولُه تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ افْتَدَى بِهِ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ} [آلُ عمرانَ: ٩١].

٢) موضعُ الشَّاهدِ: جملةُ {وَلَوِ افْتَدَى بِهِ}.

٣) تحريرُ الإشكالِ النَّحويِّ: نشأَ الإشكالُ منِ اتِّحادِ المُفتدَى بِهِ بمِلءِ الأرضِ ذهبًا، ممَّا جعلَ تقديرَ الشَّرطِ المقابلِ مُتعذِّرًا، وانقسمَتْ فيهِ الآراءُ إلى:

أ. الحاليَّةِ: بِأنْ تكونَ الواوُ للحالِ، والجملةُ في موضعِ حالٍ؛ أيْ: لا يُقبلُ مِنْهُم في حالِ فرضِ الافتداءِ بِهِ.

ب. العطفِ: بأنْ تكونَ الواوُ عاطفةً للشَّرطِ على محذوفٍ (تقديرُهُ: لنْ يُقبلَ ملءُ الأرضِ رهينةً ولو بذلَهُ افتداءً).

ج. الاستئنافِ البيانيِّ: بأنْ تكونُ الواوُ للاستئنافِ، وهو الوجهُ الَّذِي يمنحُ الجملةَ استقلالًا (ينظر: ابن عاشور، ١٩٨٤، ٣/ ٣٠٦).

٤) عَرْضُ ترجيحِ ابنِ عاشورٍ: ذكرَ ابنُ عاشورٍ أنَّ جملةَ {وَلَوِ افْتَدَى بِهِ} وقَعَتِ استئنافًا بيانيًّا جوابًا لِسُؤالٍ (محقَّقٍ أو مقدَّرٍ) يثيرُهُ التَّعجُّبُ من صرامةِ الحُكمِ بِنَفْيِ القَبولِ، فجاءَتِ الجملةُ لِتَقريرِ

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

الحُكمِ وتثبيتِه في نفسِ السَّامعِ المستغرِبِ، وإيذانًا بأنَّ الكلامَ صدَرَ عنْ بَيِّنةٍ وتأكيدٍ (ينظر: ابن عاشور، ١٩٨٤، ٣/ ٣٠٧).

٥) تنزيلُ القاعدةِ: اعتادَ النُّحاةُ في (لَوْ) الوصليَّةِ تقديرَ شرطٍ نقيضٍ يُمثِّلُ الغايةَ، لكنْ لِعَدمِ استقامةِ النَّقيضِ هنا -لأنَّ الافتداءَ هو عينُ بذلِ الذَّهبِ- نقلَ ابنُ عاشورٍ الوظيفةَ من الغايةِ النَّحويَّةِ إلى البيانِ التَّداوليِّ، فالاستئنافُ هنا إعادةٌ لِمَضمونِ الحُكمِ في صورةِ جوابٍ، وهوَ أسلوبٌ عربيٌّ يُقصَدُ بِهِ قطعُ الطَّريقِ على المُشكِّكِ أوِ المُتعجِّبِ منْ شدَّةِ الجزاءِ (ينظر: ابن عاشور، ١٩٨٤، ٣/ ٣٠٧-٣٠٨).

٦) الرَّبطُ النَّقديُّ بالأصولِ الكلِّيَّةِ: يحلُّ ابنُ عاشورٍ المأزقَ النَّحويَّ في هذا الموضعِ منْ بابِ نظمِ الحوارِ ومقصدِ السُّورةِ (التَّهديدِ) (ينظر: ابن عاشور، ١٩٨٤، ٣/ ١٤٥)؛ فالمقامُ مقامُ وعيدٍ مُغلَّظٍ لِلَّذِينَ كفرُوا وماتوا وَهُم كفَّارٌ، وهوَ حُكمٌ ثقيلُ الوقعِ يستدعي تقريرًا استثنائيًّا، فجاءَ الاستئنافُ يُحاكي تساؤلَ السَّامعِ المتعجِّبِ: (أَحَتَّى لَوِ افتدى بِمثلِ هذا الذَّهبِ كلِّهِ؟)، وجاءَ الجوابُ بإعادةِ الشَّرطِ ذاتِهِ تثبيتًا للخبرِ وتأكيدًا لاستقرارِ الجزاءِ، وهوَ نظمٌ تكراريٌّ أبلغُ في الزَّجرِ مِنَ التَّقديراتِ النَّحويَّةِ المتكلَّفةِ. ومنْ هذا المنطلقِ، انتقدَ ابنُ عاشورٍ التَّأويلاتِ القائمةَ على تقديرِ محذوفاتٍ (كَقَولِهم: بِمثلِهِ، أو في الآخرةِ) (ينظر: ابن عاشور، ١٩٨٤، ٣/ ٣٠٧)؛ لِمَا فيها منْ إضعافٍ لِهَولِ المفاجأةِ، في حينِ حافَظَ الاستئنافُ على المعنى بصورتِهِ الصَّادمةِ، وأبانَ أنَّ النَّظمَ القرآنيَّ قدْ يَخرجُ عنِ القواعدِ الرَّاتبةِ، كَتَطلُّبِ نقيضِ الشَّرطِ، لِيحقِّقَ غرضًا نفسيًّا هوَ قطعُ أطماعِ الكفَّارِ في النَّجاةِ، وإبطالُ الوسائلِ الماديَّةِ يومَ القيامةِ؛ فقانونُ الآخرةِ لا يقبلُ المقايضةَ الَّتِي أَلِفها النَّاسُ في الدُّنيا.

ثالثًا: التَّأسيسُ والتَّعميمُ:

١) تطبيقُ القاعدةِ: قولُه تعالى: {الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} [فاطر: ١].

٢) موضعُ الشَّاهدِ: جملةُ {يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ}.

٣) تحريرُ الإشكالِ النَّحويِّ: يتجاذبُ الموضعَ وجهانِ إعرابيَّانِ يترتَّبُ عليهما ضِيقُ المعنى أوِ اتِّساعُهُ:

أ. الوصفيَّةُ: بأنْ تكونَ الجملةُ صفةً ثانيةً للملائكةِ، وهو ما يحصرُ دلالةَ الزِّيادةِ في عددِ أجنحتِهم (مثنى، وثلاثَ، ورباعَ، وأكثرَ منْ ذَلِكَ).

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

ب. الاستئنافُ البيانيُّ: وهو الوجهُ الَّذِي يَخرجُ بالجملةِ منْ حَيِّزِ توصيفِ الملائكةِ إلى حَيِّزِ التَّقريرِ العامِّ لِطَلاقةِ المشيئةِ الإلهيَّةِ في عمومِ الخلقِ (ينظر: ابن عاشور، ١٩٨٤، ٢٢/ ٢٥١).

٤) عَرْضُ ترجيحِ ابنِ عاشورٍ: رجَّحَ ابنُ عاشورٍ وجهَ الاستئنافِ البيانيّ؛ فَبَعدَ أنْ صدَّرَ اللهُ السُّورةَ بالثَّناءِ على ذاتِهِ، وَذَكَرَ خَلْقَ الملائكةِ بأجنحةٍ مثنى وثلاثَ ورباعَ، انقدحَ في ذهنِ السَّامعِ تساؤلٌ عنْ كُنْهِ هذا التَّفاوتِ العجيبِ، فجاءَ الاستئنافُ جوابًا بأنَّ قدرةَ اللهِ مطلقةٌ لا تنتهي عندَ حدٍّ (ينظر: ابن عاشور، ١٩٨٤، ٢٢/ ٢٥١).

٥) تنزيلُ القاعدةِ: تضافرَتْ هنا قاعدتانِ: الأولى قاعدةُ التَّأسيسِ؛ إذْ نُزِّلَ السُّؤالُ المقدَّرُ منزلةَ المنطوقِ، فَنُزِّلَ تعجُّبُ السَّامعِ منْ خلقِ الملائكةِ منزلةَ السُّؤالِ عنْ مُطْلَقِ القدرةِ، فاكتسبَتِ الجملةُ قوَّةً تأسيسيَّةً. والثَّانيةُ تقديمُ المعنى الأعمِّ؛ إذْ نقلَ الاستئنافُ المعنى منْ خصوصِ زيادةِ أجنحةِ الملائكةِ إلى عمومِ قدرةِ اللهِ في الخلقِ، فالمرادُ بـ{الْخَلْقِ} الجنسُ الشَّاملُ لِكُلِّ المخلوقاتِ، لِتَشملَ الزِّيادةُ كلَّ فضيلةٍ ومَزِيَّةٍ، منْ قُوَّةِ الملائكةِ إلى حصافةِ العقلِ وجمالِ الصُّورةِ والشَّجاعةِ وغيرِ ذلك (ينظر: ابن عاشور، ١٩٨٤، ٢٢/ ٢٥١).

٦) الرَّبطُ النَّقديُّ بالأصولِ الكلِّيَّةِ: يقومُ ترجيحُ ابنِ عاشورٍ هنا على فَكِّ الارتباطِ اللَّفظيِّ لتحقيقِ اتِّساقِ المقصدِ؛ إذِ استثمرَ الاستئنافَ لِيَخرجَ بالجملةِ منْ حَيِّزِ التَّبعيَّةِ النَّحويَّةِ الضَّيِّقةِ (كالصِّفةِ للملائكةِ) الَّتِي تجعلُ المعنى تكملةً وصفيَّةً، إلى مقامِ التَّأسيسِ لِقَاعدةٍ عَقديَّةٍ وكونيَّةٍ كُبْرى، وهوَ ما يتَّسقُ معَ مقصدِ السُّورةِ المُعلَنِ في فاتحتِها بِتَقريرِ صفةِ الفاطرِ (ينظر: ابن عاشور، ١٩٨٤، ٢٢/ ٢٤٧)؛ فبالاستئنافِ تحوَّلَ النَّصُّ منْ إخبارٍ عنْ عالمِ الغَيبِ (أجنحةِ الملائكةِ) إلى قانونٍ كونيٍّ يقرِّرُ طلاقةَ المشيئةِ الإلهيَّةِ في عمومِ الخلقِ. وبهذا القطعِ البيانيِّ الَّذِي يراعي مقتضى الحالِ في مقامِ الحمدِ والتَّعظيمِ، يَفتحُ النَّظمُ أُفقَ السَّامعِ للتَّفكُّرِ في كلِّ مَزِيَّةٍ وفضيلةٍ يراها في الوجودِ أثرًا مِنْ آثارِ الفَطْرِ الإلهيِّ، ويرتقي بهِ منْ تأمُّلِ الجزئيِّ إلى إدراكِ الكلِّيِّ، فيُرسِّخُ هيبةَ الفاطرِ في رَوْعِهِ، ويجعلُ البناءَ اللُّغويَّ مرآةً لمقصدِ السُّورةِ في بيانِ سِعةِ الإبداعِ الإلهيِّ.

رابعًا: التَّعليلُ المقاصِديُّ الكُلِّيُّ ودفعُ الإيهامِ:

١) تطبيقُ القاعدةِ: قولُهُ تعالى: {وَإِذَا مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ نَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ هَلْ يَرَاكُمْ مِنْ أَحَدٍ ثُمَّ انْصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ} [التَّوبة: ١٢٧].

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

٢) موضعُ الشَّاهدِ: جملةُ {صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ}.

٣) تحريرُ الإشكالِ النَّحويِّ: تجاذبَتِ الجملةَ في أنظارِ المفسِّرين وجهان متباينان في نوعِهما، هما:

أ. الإنشاءُ (الدُّعاءُ): ذهبَ جماعةٌ إلى أنَّها جملةٌ دعائيَّةٌ (دعاءٌ عليهم بالصَّرفِ)، وهو ما يقطعُ صلتَها السَّببيَّةَ بما قبلَها من جهةِ الخبريَّةِ.

ب. الإخبارُ (الاستئنافُ البيانيُّ): وهو الوجهُ الَّذِي يراها جملةً خبريَّةً مستأنَفةً تجيبُ عنْ عِلَّةِ سلوكِهم (ينظر: ابن عاشور، ١٩٨٤، 11/ ٦٩).

٤) عَرْضُ ترجيحِ ابنِ عاشورٍ: يُرجِّحُ ابنُ عاشورٍ الاستئنافَ البيانيَّ، مُفنِّدًا القولَ بالدُّعاءِ؛ لأنَّهُ لا يتَّسقُ مع تذييلِ الآيةِ بِقَولِهِ تعالى {بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ}. ويرى أنَّ انصرافَهم عنِ السُّورةِ معَ ما فيها منْ دلائلِ النُّبُوَّة يثيرُ سؤالًا في نفسِ السَّامعِ عنْ سببِ عدمِ انتفاعِهم واهتدائِهم، فيأتي الاستئنافُ جوابًا بأنَّ اللهَ صَرَفَ قلوبَهم عقابًا لَهُم على تركِ التَّدبُّرِ (ينظر: ابن عاشور، ١٩٨٤، ١١/ ٦٩).

٥) تنزيلُ القاعدةِ: استعملَ ابنُ عاشورٍ الاستئنافَ هنا لِتَعليلِ الانصرافِ البدنيِّ للمنافقينَ بأنَّهُ أمرٌ تكوينيٌّ، كما أعملَ قاعدةَ دفعِ الإيهامِ؛ إذِ استبعدَ الدُّعاءَ لأنَّهُ يوهِمُ انقطاعَ التَّناسبِ بين الفعلِ وما يَلِيهِ، بينما يربطُ الاستئنافُ الصَّرفَ الإلهيَّ بِكَونِهم قومًا لا يفقهون ربطًا تعليليًّا مُحكَمًا (ينظر: ابن عاشور، ١٩٨٤، ١١/ ٦٩).

٦) الرَّبطُ النَّقديُّ بالأصولِ الكلِّيَّةِ: يربطُ ابنُ عاشورٍ الاستئنافَ بالمقصدِ الحاكِمِ لِسُورةِ التَّوبةِ، وهو وَصفُ المنافقِينَ وَفَضْحُهُمْ (ينظر: ابن عاشور، ١٩٨٤، ١٠/ ٩٥)؛ فالمقامُ يستدعي كشفَ سرائرِهم، والاستئنافُ يخدمُ هذا الغرضَ بالانتقالِ منْ وصفِ الفِعْلِ الظَّاهرِ (الانصرافِ) إلى كشفِ العلَّةِ الباطنةِ (صرفِ القلوبِ)، فتتحوَّلُ الجملةُ منْ وصفٍ سلوكيٍّ عارضٍ إلى تقريرِ سُنَّةٍ إلهيَّةٍ في حرمانِ مَنْ أعرضَ عنِ الدَّليلِ، وَهوَ ما جعلَ ابنَ عاشورٍ ينتقدُ القولَ بالدُّعائيَّةِ؛ فَهِيَ تقطعُ الصِّلةَ بين الجملةِ وتعليلِها اللَّاحقِ {بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ}، في حينِ حافظَ الاستئنافُ على وحدةِ النَّظمِ بالسَّببيَّةِ التَّكوينيَّةِ الَّتي تربطُ الخيبةَ في العملِ بالعقابِ في المآلِ، وتُفضي إلى اليأسِ منْ هدايةِ هؤلاءِ؛ فكأنَّما يقولُ للسَّامعِ: لا تعجبْ مِنِ انصرافِهم، فقد حُرِمُوا التَّوفيقَ جزاءً وفاقًا. وبهذا غدَتِ الأداةُ النَّحويَّةُ عندَهُ وسيلةً لترسيخِ مفهومِ الجزاءِ منْ جنسِ العملِ في النَّظمِ البلاغيِّ للسُّورةِ.

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

خامسًا: الحَسْمُ والتَّأسيسُ:

١) تطبيقُ القاعدةِ: قولُهُ تعالى: {إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ * فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ * ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ * ثُمَّ نَظَرَ * ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ * ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ * فَقَالَ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ * إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ * سَأُصْلِيهِ سَقَرَ} [المدثّر: ١٨- ٢٦].

٢) موضعُ الشَّاهدِ: جملةُ {سَأُصْلِيهِ سَقَرَ}.

٣) تحريرُ الإشكالِ النَّحويّ: يتجاذبُ الموضعَ وجهانِ إعرابيَّانِ يُحدِّدانِ كيفيَّةَ اتِّصالِ الوعيدِ الأخرويّ بما قبلَهُ:

أ- البدليَّةُ: بأنْ تكونَ الجملةُ بدلًا منْ جملةِ {سَأُرْهِقُهُ صَعُودًا} [المدثّر: ١٧]، ممَّا يجعلُها تفصيلًا لِنَوعِ الإرهاقِ المذكورِ آنفًا.

ب- الاستئنافُ البيانيُّ: وَهوَ الوجهُ الَّذِي يَخرجُ بالجملةِ منْ دائرةِ التَّبعيَّةِ اللَّفظيَّةِ إلى دائرةِ الجوابِ المستقلّ (ينظر: ابن عاشور، ١٩٨٤، ٢٩/ ٣١٠).

٤) عَرْضُ ترجيحِ ابنِ عاشورٍ: يرجّحُ ابنُ عاشورٍ كَونَ الجملةِ استئنافًا بيانيًّا ناشئًا عنْ سردِ تفاصيلِ تفكيرِهِ وتقديرِهِ السَّيِّئِ {إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ... إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ} [المدثّر: ١٨- ٢٥]؛ إذْ يثيرُ تكرارُ ذمّه والدُّعاءُ عليه في نفسِ السَّامعِ ترقُّبًا للجزاءِ الَّذِي يستحقُّهُ صاحبُ هذا العنادِ، فَجَاءَتِ الجملةُ جوابًا يقرّرُ وعيدَهُ بِعَذابِ الآخرةِ (ينظر: ابن عاشور، ١٩٨٤، ٢٩/ ٣١٠).

٥) تنزيلُ القاعدةِ: اشتغلَتْ هنا قاعدةُ الاستئنافِ للحَسْمِ وتحقيقِ الوعيدِ؛ إذْ جاءَ الاستئنافُ جوابًا عنْ سؤالِ السَّامعِ حولَ مآلِ هذا المُتكبِّرِ. وَقدْ عزَّزَ ابنُ عاشورٍ هذا التَّرجيحَ بالتَّحليلِ اللُّغويّ لِمَادَّةِ (صَلِيَ)، مبيّنًا أنَّ ذِكْرَ المفعولِ الثَّاني {سَقَرَ} يُحوّلُ المعنى من مطلقِ الإحساسِ بالحرارةِ إلى حقيقةِ الإحراقِ والمباشرةِ، ممَّا يجعلُ الاستئنافَ هنا تأسيسًا لِنَوعٍ جديدٍ مِنَ العقابِ (ينظر: ابن عاشور، ١٩٨٤، ٢٩/ ٣١١).

٦) الرَّبطُ النَّقديُّ بالأصولِ الكلِّيَّةِ: لمْ يقفِ ابنُ عاشورٍ عندَ الصِّناعةِ النَّحويَّةِ المَحْضَةِ، بل ربطَ الاختيارَ الإعرابيَّ بنظمِ السُّورةِ ومقامِ الوعيدِ؛ منطلقًا منْ أنَّ مقصدَها المحوريَّ هوَ النِّذارةُ الصَّريحةُ.

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

المنبثقةُ منْ قولِهِ تعالى: {قُمْ فَأَنْذِرْ} [المدثّر: ٢] (ينظر: ابن عاشور، ١٩٨٤، ٢٩/ ٢٩٣). وَمِنْ هنا، غدا الاستئنافُ البيانيُّ أداةً طَيِّعَةً لِخِدمةِ هذا المقصدِ بِتَعليقِ المعاني بِعِلَّةِ الجزاءِ؛ إذْ لمْ يَعُدِ الغَرضُ إخبارَ السَّامعِ بوجودِ النَّارِ، بلْ ربطَ المصيرَ المحتومَ {سَأُصْلِيهِ سَقَرَ} مباشرةً بجنايةِ التَّفكيرِ الآثمِ {فَكَّرَ وَقَدَّرَ}. وَقدْ كسَرَ هذا الاستئنافُ رتابةَ التَّبعيَّةِ لِيَصدمَ السَّامعَ بنتيجةٍ خاطفةٍ حاسمةٍ تُحقِّقُ ما يتطلَّبُهُ المقامُ مِنَ الهولِ والتَّرويعِ؛ فكانَ أوفى بالمقامِ مِنَ البدليَّةِ الَّتِي قدْ توحي بِمُجرَّدِ التَّفسيرِ الكلاميّ؛ لأنَّهُ يمنحُ الجملةَ هيبةَ الحكمِ القضائيّ النَّافذِ الَّذِي يعقبُ الجريمةَ مباشرةً، وينقلُ السَّامعَ بِحَركةٍ خاطِفةٍ منْ مَشهدِ التَّفكيرِ الباطلِ إلى مشهدِ الإصلاءِ المحقَّقِ، انسجامًا معَ طبيعةِ السُّورةِ في الانتقالِ السَّريعِ المُرَوِّعِ بين حالِ المكذِّبِ ومآلِهِ.

وخلاصةُ القولِ: إنَّ هذه القواعدَ تؤكِّدُ أنَّ الاستئنافَ البيانيَّ عندَ ابنِ عاشورٍ ميزانٌ ترجيحيٌّ يربطُ جزئيَّاتِ النَّحوِ بكلِّيَّاتِ المقاصدِ، ويُحوِّلُ الصِّناعةَ اللَّفظيَّةَ إلى طاقةٍ تواصليَّةٍ تؤدِّي غرضَ الهدايةِ والبيانِ.

الموازنةُ النَّقديَّةُ لِتَرجيحاتِ ابنِ عاشورٍ: الضَّوابطُ المنهجيَّةُ والأمثلةُ التَّطبيقيَّةُ

تقومُ الموازنةُ النَّقديَّةُ على مقابلةِ ترجيحاتِ ابنِ عاشورٍ بآراءِ أساطينِ المدرسةِ البلاغيَّةِ، احتكامًا إلى نظريَّةِ النَّظمِ عندَ الجرجانيّ، وتجري في مسارَينِ: نظريٍّ يُحدِّدُ الضَّوابطَ والمصطلحاتِ، وتطبيقيٍّ يوازنُ بينَ تلكَ التَّرجيحاتِ وآراءِ الزَّمخشريّ وأبي السُّعودِ؛ لِتَمييزِ قدرِ التَّجديدِ البلاغيّ فيها، وفحصِ ما قدْ يكونُ فيها منْ تكلُّفٍ.

١. الإطارُ النَّقديُّ للموازنةِ (الضَّوابطُ والمصطلحاتُ)

اعتمدَتِ الدِّراسةُ ثلاثةَ ضوابطَ إجرائيَّةٍ لِضَمانِ موضوعيَّةِ النَّقدِ، لكلٍّ منها مصطلحانِ يصفانِ الحالةَ البيانيَّةَ المترتِّبةَ على التَّرجيحِ:

١) ضابطُ الاستدعاءِ الذِّهنيّ: يَفحصُ مدى احتياجِ النَّظمِ إلى سُؤالٍ مضمرٍ يكونُ الاستئنافُ جوابًا عَنْهُ؛ فإنْ كانَ السُّؤالُ يتبادرُ إلى ذهنِ السَّامعِ مِنَ السِّياقِ سُمِّيَ الاستئنافُ اقتضائيًّا، وهوَ مكمنُ البلاغةِ، وإنْ كانَ مفتعلًا لا يستلزمُهُ النَّظمُ إلَّا بجهدٍ ذهنيٍّ عُدَّ تكلُّفًا تقديريًّا.

٢) ضابطُ الأثرِ الدَّلاليّ: يرصدُ الثَّمرةَ البلاغيَّةَ للعدولِ عنِ الإعرابِ الظَّاهرِ؛ فإنْ حرَّرَ الاستئنافُ المعنى مِنْ قيودِ التَّبعيَّةِ وفتحَ آفاقًا تفسيريَّةً أرحبَ سُمِّيَ تحرُّرًا دلاليًّا، وإنْ كانَ لمجرَّدِ الفرارِ مِنْ إشكالٍ نحويٍّ معَ وضوحِ المعنى في الاتِّصالِ سُمِّيَ عدولًا صوريًّا.

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

٣) ضابطُ السَّبكِ النَّظميّ: يقيسُ مدى تلاحمِ النَّظمِ؛ فإنْ أضافَ الاستئنافُ ملمحًا مستقلًّا يُثري الغرضَ المَسوقَ لهُ فهوَ استئنافٌ كاشفٌ، وإنْ أدَّى الفَصْلُ إلى تفتيتِ النَّصِّ جُملًا مُنبتَّةً لا رابطَ بينَها فهوَ استئنافٌ مُشتِّتٌ.

٢. الموازنةُ التَّطبيقيَّةُ لترجيحاتِ ابنِ عاشورٍ بالاستئنافِ البيانيّ، وَآراءِ الزَّمخشريّ و أبي السُّعودِ

تتجاوزُ هذه الموازنةُ الرَّصدَ الوصفيَّ لِلخلافِ إلى محاكمةِ ترجيحاتِ ابنِ عاشورٍ؛ باستحضارِ رأيِ الزَّمخشريّ لِفحصِ أصالةِ التَّرجيحِ ووجهِهِ النَّحويّ، ورأيِ أبي السُّعودِ لِمقارنةِ اتِّساقِ اللَّطائفِ البيانيَّةِ. وقدِ انتُقِيَتِ الأمثلةُ الآتيةُ مِنَ المواضعِ ذاتِ الأثرِ التَّفسيريّ الجوهريّ، معَ مراعاةِ التَّنوُّعِ النَّظميّ ووضوحِ تمثيلِها لِمناهجِ الأعلامِ الثَّلاثةِ، وتُعرَضُ موازنةً ونقدًا وفقَ الضَّوابطِ المقرَّرةِ آنفًا.

المثالُ الأوَّلُ: قولُه تعالى: {شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ} [الشُّورى: ١٣]

موضعُ الشَّاهدِ: {اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ}.

الموازنةُ التَّحليليَّةُ: يَكشفُ فحصُ المسالكِ التَّفسيريَّةِ في هذا الموضعِ عنْ تفاوتٍ منهجيٍّ في إدراكِ مقتضياتِ النَّظمِ؛ فبينما قصرَ الزَّمخشريُّ تحليلَهُ على الدَّلالةِ المعجميَّةِ لمفردةِ (الاجتباءِ) (ينظر: الزَّمخشريّ، ١٩٨٧، ٤/ ٢١٥)، لمحَ أبو السُّعودِ الطَّبيعةَ الاستئنافيَّةَ للجملةِ، ووصفَها بأنَّها أداةٌ لِتحقيقِ الحقِّ وإبطالِ الباطلِ (ينظر: أبو السُّعود العماديّ، د. ت، ٨/ ٢٦). غيرَ أنَّ هذه الرُّؤيةَ لم تكتملْ ملامحُها الإجرائيَّةُ إلَّا عندَ ابنِ عاشورٍ، الَّذي منحَ الاستئنافَ وظيفةً حِجاجيَّةً تَرُدُّ على إنكارِ المشركِين أهليَّةَ الرَّسولِ صلَّى الله عليه وسلَّمَ، مؤكِّدًا أنَّ مشيئةَ الاصطفاءِ الإلهيّ متعاليةٌ على مقاييسِهم (ينظر: ابن عاشور، ١٩٨٤، ٢٥/ ٥٥).

التَّعقيبُ النَّقديُّ والتَّرجيحُ: استوفَتْ رؤيةُ ابنِ عاشورٍ ضابطَ الاستدعاءِ الذِّهنيّ؛ إذْ قدَّرَتْ سؤالًا يختلجُ في صدرِ السَّامعِ عنْ سِرِّ الاختيارِ الإلهيّ، فجاءَ الاستئنافُ اقتضائيًّا لا ينفكُّ عنْ سياقِهِ. وانضبطَتْ بضابطِ الأثرِ الدَّلاليّ؛ فالقولُ بالاتِّصالِ (كالحاليَّةِ) يُضيّقُ المعنى في حَيِّزِ الإخبارِ المقيَّدِ، أمَّا الاستئنافُ فحقَّقَ تحرُّرًا دلاليًّا جعلَ الاجتباءَ قاعدةً عَقديَّةً مُطَّردةً. كما حقَّقَتْ ضابطَ السَّبكِ النَّظميّ بملمحٍ كاشفٍ يُثري الغرضَ السِّياقيَّ ويصونُ النَّصَّ مِنَ العدولِ الصُّوريّ.

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

وبناءً على ذلك يترجَّحُ ما ذهبَ إليه ابنُ عاشورٍ لِقوَّةِ حُجَّتِهِ النَّظميَّةِ؛ إذْ نقلَ الجملةَ منْ تتمَّةٍ خَبَريَّةٍ إلى قاعدةٍ حِجاجيَّةٍ مستقلَّةٍ، فخدمَ استقلالُها الإعرابيُّ قوَّةَ اتِّصالِها بِمَعنى السِّياقِ الكلِّيِّ ومراميهِ الدَّعويَّةِ، وهذا مِنْ أسمى غاياتِ التَّلاحمِ في نظريَّةِ النَّظمِ.

المثال الثَّاني: قولُهُ تعالى: {وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ آيَاتٍ مُبَيِّنَاتٍ وَمَثَلًا مِنَ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ وَمَوْعِظَةً لِلْمُتَّقِينَ * اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ} [النُّور: ٣٤، ٣٥]

موضعُ الشَّاهدِ: {مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ}.

الموازنةُ التَّحليليَّةُ: تتعدَّدُ مساراتُ النَّظرِ هنا بتعدُّدِ زوايا رصدِ الصُّورةِ البيانيَّةِ؛ فَقدِ انشغلَ الزَّمخشريُّ بتفكيكِ عناصرِ الصُّورةِ النُّوريَّةِ وتحليلِ أجزائِها (ينظر: الزَّمخشريّ، ١٩٨٧، ٣/ ٢٤١)، ونزعَ أبو السُّعودِ إلى الاتِّصالِ الموضعيّ بِرَبطِ الجملةِ بما قبلَها: {اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ} [النُّور: ٣٥] على جهةِ عطفِ البيانِ (ينظر: أبو السُّعود العماديّ، د. ت، ٦/ ١٧٥)، في حينِ قدَّمَ ابنُ عاشورٍ رؤيةً استئنافيَّةً تَنْأى بالمَثَلِ عنِ الاتِّصالِ القريبِ لِتَرْبِطَهُ بِقَولِهِ تعالى: {آيَاتٍ مُبَيِّنَاتٍ} [النُّور: ٣٤] (ينظر: ابن عاشور، ١٩٨٤، ١٨/ ٢٣٤)، مؤصِّلًا لاتِّصالٍ سياقيٍّ أبعدَ مدًى، يَصرفُ المَثَلَ إلى بيانِ طبيعةِ القرآنِ الكريمِ.

التَّعقيبُ النَّقديُّ والتَّرجيحُ: عند إخضاعِ ترجيحِ ابنِ عاشورٍ لضابطِ الاستدعاءِ الذِّهنيّ، يتبيَّنُ أنَّ القولَ بالاستئنافِ هنا استلزمَ تكلُّفًا تقديريًّا، بِادِّعاءِ الاعتراضِ في جملةِ {اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ} (ينظر: ابن عاشور، ١٩٨٤، ١٨/ ٢٣٤) لِتسويغِ الرَّبطِ بالآياتِ السَّابقةِ؛ وهو مسلكٌ أضعفَ السَّبكَ النَّظميَّ، وأفضى إلى استئنافٍ مُشتِّتٍ يقطعُ اللُّحمةَ السِّياقيَّةَ بينَ اسمِ الجلالةِ والمَثَلِ اللَّاحقِ له. ويظهرُ فيهِ كذلك عدولٌ صوريٌّ يفتقرُ إلى داعٍ نَظميٍّ يجعلُهُ استئنافًا اقتضائيًّا؛ إذْ يبقى الرَّبطُ المباشرُ أقدرَ على إبرازِ بؤرةِ الدَّلالةِ، وهيَ تجلِّي نورِ اللهِ في كَوْنِهِ. وبناءً على ذلك يترجَّحُ صنيعُ أبي السُّعودِ لِمُوافقتِهِ هيبةَ السِّباقِ وتدفُّقَ الدَّلالةِ المباشرةِ؛ فمحاولةُ ابنِ عاشورٍ تحقيقَ تحرُّرٍ دلاليٍّ جاءَتْ على حسابِ الوحدةِ السِّياقيَّةِ للمقطعِ، فبدا النَّظمُ متكلَّفًا في التَّقديرِ، وهوَ ما تأباهُ أصولُ نظريَّةِ الجرجانيّ.

المثالُ الثَّالثُ: قولُهُ تعالى: {وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ} [البقرة: ١٤]

موضعُ الشَّاهدِ: {إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ}.

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

الموازنةُ التَّحليليَّةُ: تتعدَّدُ في هذا الموضعِ الوجوهُ الإعرابيَّةُ ومآلاتُها البيانيَّةُ؛ فقد طرحَ الزَّمخشريُّ وأبو السُّعودِ الاستئنافَ وجهًا محتملًا إلى جانبِ البدليَّةِ والتَّوكيدِ لِجملةِ {إِنَّا مَعَكُمْ} (ينظر: الزَّمخشريّ، ١٩٨٧، ١/ ٦٦؛ أبو السُّعود العماديّ، د. ت، ١/ ٤٦- ٤٧)، وانفرَدَ ابنُ عاشورٍ بتقديمِ الاستئنافِ البيانيِّ بوصفِهِ الوجْهَ الأوْلى؛ مستدلًّا بِخُصوصيَّةِ أداةِ القصرِ {إِنَّمَا} على سؤالٍ مقدَّرٍ من مُنكرٍ يَعجبُ من جَمْعِ المنافقين بينَ البقاءِ على دينِهم وإظهارِ المودَّةِ للمؤمنين، فجاءتِ الجملةُ لِتَحْصُرَ حالَهُم في الاستهزاءِ دَفْعًا لهذا التَّعجُّبِ (ينظر: ابن عاشور، ١٩٨٤، ١/ ٢٩٢).

التَّعقيب النَّقديُّ والتَّرجيح: يُسجَّلُ لابنِ عاشورٍ براعتُهُ في تفعيلِ ضابطِ الاستدعاءِ الذِّهنيِّ؛ إذْ جعلَ أداةَ القصرِ قرينةً تستوجبُ استئنافًا اقتضائيًّا يُفكِّكُ إنكارًا مُضمَرًا، فانتقلَ بالنَّصِّ مِنَ الإخبارِ إلى المحاجَّةِ. ومعَ ذلك يواجهُ تقديمُ الاستئنافِ على البدليَّةِ إشكالًا في ضابطِ السَّبكِ النَّظميِّ؛ فالبدليَّةُ أشدُّ تلاحمًا في وصفِ حالِ المنافقين بجعلِ الاستهزاءِ عينَ مَعِيَّتِهِم للشَّياطين، بينما قد يُفضي الاستئنافُ إلى عدولٍ صوريٍّ يُضعِفُ شدَّةَ الاتِّصالِ بينَ الفعلِ ونتيجتِهِ.

وخلاصةُ القولِ: إنَّ الخلافَ هنا يدورُ بينَ جعلِ الجملةِ كاشفةً عنْ ماهيَّةِ المنافقِينَ بالبدليَّةِ، أو رادَّةً على شكوكِ شياطينِهم بالاستئنافِ؛ أيْ بينَ وحدةِ الصُّورةِ البيانيَّةِ وقوَّةِ الحِجاجِ. وبناءً على ذلك تترجَّحُ حُجَّةُ ابنِ عاشورٍ في هذا الموضعِ؛ فمعَ ما قدْ يُتوهَّمُ منْ ضَعفِ السَّبكِ، فإنَّ {إِنَّمَا} تمنعُ البدليَّةَ بقوَّةٍ؛ لأنَّ وظيفةَ القصرِ الأصليَّةَ ردُّ الاعتقادِ، والرَّدُّ يقتضي جوابًا مستقلًّا لا بدلًا تابعًا، فيغدو ترجيحُهُ تحرُّرًا دلاليًّا رصينًا يتَّسقُ معَ مقتضى حالِ المنافقِينَ معَ شياطينِهم.

المثالُ الرَّابعُ: قولُهُ تعالى: {وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا * يُبَصَّرُونَهُمْ يَوَدُّ الْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ بِبَنِيهِ} [المعارج: ١٠، ١١]

موضعُ الشَّاهدِ: {يُبَصَّرُونَهُمْ}.

الموازنةُ التَّحليليَّةُ: يتَّفقُ الأعلامُ الثَّلاثةُ هنا على ملمحِ الاستئنافِ البيانيِّ، مع تفاوتٍ في العُمقِ التَّداوليِّ؛ فقدْ جعلَهُ الزَّمخشريُّ الاستئنافَ جوابًا عن سؤالٍ متخيَّلٍ (لعلَّ الحميمَ لا يبصرُ حميمَهُ؟)، مُبيِّنًا أنَّ المانعَ من التَّساؤلِ التَّشاغلُ لا عدمُ الرُّؤيةِ (ينظر: الزَّمخشريّ، ١٩٨٧، ٤/ ٦١٠). ووافقَهُ أبو السُّعودِ في أنَّ هذا التَّشاغلَ سِرُّ عدمِ التَّساؤلِ معَ التَّبصيرِ، مُعتبِرًا ذلك أدخلَ في التَّهويلِ (ينظر: أبو السُّعود العماديّ، د. ت، ٩/ ٣١). وأمَّا ابنُ عاشورٍ، فقد ارتقى بالاستئنافِ إلى مَنزعٍ مقاصديٍّ أبعدَ؛ إذ جعلَ التَّبصيرَ غايةً لزيادةِ العذابِ النَّفسيِّ برؤيةِ الإحماءِ في نَكالِهم، وقدَّمَ تخريجًا لغويًّا لِتَعديةِ الفعلِ {يُبَصَّرُونَهُمْ} يُقوِّي هذا المعنى، مع إجازتِهِ وجهَ الحاليَّةِ الَّذِي يربطُ الرُّؤيةَ بِلَحظةِ عدمِ السُّؤالِ (ينظر: ابن عاشور، ١٩٨٤، ٢٩/ ١٦٠).

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

التَّعقيب النَّقديُّ والتَّرجيح: يُسجَّلُ لابنِ عاشورٍ هُنا براعتُهُ في إعمالِ ضابطِ الاستدعاءِ الذِّهنيّ؛ إذ جاءَ استئنافُهُ استجابةً لِتَطلُّعٍ يختلجُ في نفسِ السَّامعِ، محقِّقًا تحرُّرًا دلاليًّا يتجاوزُ الصِّناعةَ النَّحويَّةَ إلى رصدِ الأثرِ النَّفسيّ للعذابِ. ومعَ ذلك يبرزُ تكلُّفٌ تقديريٌّ في ادِّعائِهِ حذفَ الجارِّ وتعديةَ الفعلِ (يُبصَّرون بهم) ليتَّسقَ معَ الاستئنافِ (ينظر: ابن عاشور، ١٩٨٤، ٢٩/ ١٦٠)، وهوَ ما قد يُضعِفُ السَّبكَ النَّظميَّ مقارنةً بوجْهِ الحاليَّةِ الَّذِي أجازَهُ هو نفسُهُ (ينظر: ابن عاشور، ١٩٨٤، ٢٩/ ١٦٠)؛ إذْ تربطُ الحاليَّةُ حالةَ الإبصارِ بحالةِ عدمِ السُّؤالِ في نَسَقٍ واحدٍ دونَ حاجةٍ إلى تقديرِ الفصْلِ.

وخلاصةُ القولِ: إنَّ أثرَ الخلافِ يتبدَّى في انتقالِ المعنى مِنَ الإخبارِ بالهَوْلِ العامِّ عندَ السَّابقِينَ إلى تفكيكِ آلياتِ العذابِ النَّفسيّ عندَ ابنِ عاشورٍ، فتتحوَّلُ الجملةُ منْ توضيحٍ للرُّؤيةِ إلى أداةٍ لتعميقِ مأساويَّةِ الموقفِ.

وبناءً على ذلك يترجَّحُ قَبولُ ترجيحِ ابنِ عاشورٍ؛ فَمَعَ ما فيهِ من تكلُّفٍ لغويٍّ في التَّعديةِ، يبقى الاستئنافُ الكاشفُ أقوى حُجَّةً في مقامِ التَّهويلِ؛ لأنَّ جَعْلَ الجملةِ جوابًا لسؤالٍ مقدَّرٍ يقطعُ توهُّمَ عدمِ الرُّؤيةِ، ويؤكِّدُ أنَّ الصَّمتَ ناشئٌ عنْ ذُهولِ النَّفسِ لا عنْ خفاءِ البصرِ، وهو ما يتَّسقُ معَ مقصدِ سورةِ المعارجِ في تصويرِ أهوالِ القيامةِ (ينظر: ابن عاشور، ١٩٨٤، ٢٩/ ١٥٣).

المثالُ الخامسُ: قولُه تعالى: {حَتَّى إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ وَجُلُودُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} [فُصِّلَتْ: ٢٠]

موضعُ الشَّاهدِ: {شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ وَجُلُودُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ}.

الموازنةُ التَّحليليَّةُ: يبرزُ هنا تباينٌ دقيقٌ في هندسةِ النَّظمِ؛ فالزَّمخشريُّ وأبو السُّعودِ يجعلانِ جملةَ {شَهِدَ عَلَيْهِمْ} جوابَ الشَّرطِ (إذا)، رعايةً للارتباطِ المباشرِ بينَ المجيءِ والشَّهادةِ (ينظر: الزَّمخشريّ، ١٩٨٧، ٤/ ١٩٥؛ أبو السُّعود العماديّ، د. ت، ٨/ ١٠)، في حينِ يرى ابنُ عاشورٍ أنَّ الجوابَ محذوفٌ لقصدِ التَّهويلِ، وأنَّ جملةَ {شَهِدَ عَلَيْهِمْ} استئنافٌ بيانيٌّ نشأَ عنْ غايةِ {حَتَّى}؛ فحوَّلَ الشَّهادةَ منْ نتيجةٍ آليَّةٍ للشَّرطِ إلى جوابٍ يُشبعُ تطلُّعَ السَّامعِ إلى ما دارَ بينَ لحظتَيِ الحشرِ والوصولِ (ينظر: ابن عاشور، ١٩٨٤، ٢٤/ ٢٦٦)، مُقدِّمًا نظمَ المعنى على قواعدِ الصِّناعةِ الإعرابيَّةِ.

التَّعقيب النَّقديُّ والتَّرجيح: تميَّزَ ابنُ عاشورٍ في تفعيلِ ضابطِ الاستدعاءِ الذِّهنيّ بِجَعْلِ الاستئنافِ وسيلةً لاختزالِ الأحداثِ وتكثيفِ الهولِ (ينظر: ابن عاشور، ١٩٨٤، ٢٤/ ٢٦٦)، لكنَّ القولَ بِهِ هنا قدْ يُضعِفُ السَّبكَ النَّظميَّ الَّذِي حافظَ عليهِ الزَّمخشريُّ وأبو السُّعودِ بِرَبطِ المجيءِ بالشهادةِ ربطًا مباشرًا (ينظر:

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

الزَّمخشريّ، ١٩٨٧، ٤/ ١٩٥؛ أبو السُّعود العماديّ، د. ت، ٨/ ١٠)، وهوَ الأقربُ إلى سُرعةِ الجزاءِ في مشهدِ القيامةِ.

وخلاصةُ القولِ: إنَّ أثرَ الخلافِ يتجلَّى في المفاضلةِ بينَ إحكامِ التَّرابطِ البنيويّ الَّذِي يربطُ الحادثةَ بزمانِها مباشرةً، وبينَ توسيعِ المسكوتِ عنْهُ ليُقدِّرَ خيالُ السَّامعِ أهوالًا محذوفةً؛ فينتقلَ النَّصُّ مِنَ الإخبارِ بالواقعةِ إلى استنطاقِ المشهدِ.

وبناءً على ذلك يترجَّحُ ما ذهبَ إليهِ الزَّمخشريُّ وأبو السُّعودِ مِنْ جَعْلِ الجملةِ جوابًا للشَّرطِ؛ لأنَّهُ أمتنُ سَبْكًا وأبعدُ عنِ التَّكلُّفِ؛ فلئنْ كانَ للتَّحرُّرِ الدَّلاليّ عندَ ابنِ عاشورٍ جاذبيَّتُهُ، فإنَّ القولَ بحذْفِ الجوابِ معَ وجودِ ما يصلحُ جوابًا (جملةِ {شَهِدَ}) عدولٌ صوريٌّ لا تقتضيهِ ضرورةُ النَّظمِ، ويُضعفُ تلاحمَ السِّياقِ الَّذِي يقتضي المفاجأةَ بالشَّهادةِ فورَ الوصولِ. ولعلَّ أبرزَ ما يُميِّزُ ابنَ عاشورٍ عنِ الزَّمخشريّ وأبي السُّعودِ أنَّهُ لمْ يكتفِ في ترجيحِهِ بالاستئنافِ بِشَرحِ النَّصِّ، بلْ أعادَ صياغةَ العلاقةِ بينَ القارئِ والنَّظمِ القرآنيّ وفقَ رؤيةٍ حِجاجيَّةٍ ناضجةٍ.

الخاتِمة

تَخْلُصُ الدِّراسةُ إلى أنَّ الاستئنافَ البيانيَّ عندَ ابنِ عاشورٍ يتجاوزُ كونَهُ وصفًا نحويًّا لجملةٍ انقطعَتْ عمَّا قبلَها، لِيَغْدُوَ آليَّةً تداوليَّةً مُتجذِّرةً في نظريَّةِ النَّظمِ كما أرساها الجرجانيُّ؛ فالجملةُ المستأنَفةُ عندَهُ جوابٌ عنْ سؤالٍ يُثيرُهُ السِّياقُ في نفسِ السَّامعِ، وبها يتحوَّلُ النَّصُّ مِنْ تقريرٍ ساكنٍ إلى محاورةٍ حيَّةٍ مع المتلقِّي، ويُستنطَقُ المسكوتُ عنهُ بما يقتضيهِ المقامُ. ويتَّصلُ بهذا أنَّهُ قدَّمَ مرونةَ النَّظمِ القرآنيّ على صرامةِ القواعدِ النَّحويَّةِ المدرسيَّةِ، فَعَدَّ العُدولَ الإعرابيَّ افتنانًا مقصودًا يُنتِجُ دلالاتٍ نوعيَّةً تخدمُ المقصدَ القرآنيَّ، لا خروجًا على سُنَنِ العربيَّةِ.

وعلى صعيدِ التَّأصيلِ، تكشفُ الدِّراسةُ أنَّ ترجيحَ ابنِ عاشورٍ بالاستئنافِ يحتكمُ إلى ثلاثةِ أصولٍ متراتبةٍ: يبدأُ بالنَّظمِ ضابطًا لِسُنَنِ العربِ في الكلامِ، فإنْ تكافأَتِ احتمالاتُهُ احتكمَ إلى السِّياقِ حفاظًا على وَحْدةِ الغرضِ، فإنْ بقيَ الاحتمالُ قائمًا كان المقصدُ هوَ المرجِّحَ الأخيرَ. وتعملُ هذه الأُصولُ مجتمعةً في لحظةِ الفهمِ، ومتراتبةً في لحظةِ الاحتجاجِ. وعنها انبثقَتْ سبعُ قواعدَ إجرائيَّةٍ انضبطَتْ بها ترجيحاتُهُ، هيَ: التَّعليلُ البيانيُّ، وتقريرُ الحُكْمِ وتأكيدُهُ، والتَّأسيسُ، والتَّعميمُ، والتَّعليلُ المقاصديُّ الكُلِّيُّ، ودفعُ الإيهامِ، والحَسْمُ. وتتعيَّنُ القاعدةُ المُعمَلةُ في كلِّ موضعٍ بِنَوعِ السُّؤالِ المقدَّرِ: أهوَ سؤالٌ عنْ سببِ الحُكْمِ، أمْ عَنْ صِحَّتِهِ وثُبوتِهِ، أمْ عنْ مَداهُ وشُمولِهِ، أمْ عنْ مآلِهِ، أمْ سؤالٌ نشأَ عنْ توهُّمٍ؟ وقدْ يُعمِلُ ابنُ عاشورٍ أكثرَ مِنْ قاعدةٍ في الموضعِ الواحدِ

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

سَدًّا لمنافذِ التَّأويلِ. وبهذا تظهرُ العلاقةُ بينَ الأصولِ والقواعدِ علاقةَ تلازمٍ بُنْيَويٍّ؛ فالأصولُ تُمثِّلُ المرجعيَّةَ الكُلِّيّةَ، والقواعدُ هيَ الأدواتُ الَّتي تُترجِمُها إلى أحكامٍ تداوليَّةٍ منضبطةٍ.

وأمَّا الموازنةُ بآراءِ الزَّمخشريِّ وأبي السُّعودِ، فقدْ أُجرِيَتْ وَفْقَ ثلاثةِ ضوابطَ نقديَّةٍ اقترحتْها الدِّراسةُ؛ الاستدعاءِ الذِّهنيِّ، والأثرِ الدَّلاليِّ، والسَّبكِ النَّظميِّ. وقدْ أسفرتِ الموازنةُ عنْ صورةٍ متوازنةٍ؛ ففي ثلاثةٍ مِنَ المواضعِ الخمسةِ المدروسةِ (الشُّورى: ١٣، والبقرة: ١٤، والمعارج: ١١) ثبتَ ترجيحُ ابنِ عاشورٍ؛ إذْ كانَ السُّؤالُ المقدَّرُ فيها ممَّا يستدعيهِ السِّياقُ استدعاءً، وأثمرَ الاستئنافُ تحرُّرًا دلاليًّا لمْ يَنَلْ مِنْ تماسُكِ النَّظْمِ، وإنْ لمْ يَخْلُ بعضُها مِنْ تكلُّفٍ يسيرٍ في التَّخريجِ اللُّغويِّ. وفي الموضعَيْنِ الآخرَين (النُّور: ٣٥، وفُصِّلَت: ٢٠) بدا ما ذهبَ إليهِ السَّابقونَ أمتنَ سَبْكًا وأبعدَ عنِ التَّكلُّفِ التَّقديريِّ، فكانَ الأرجحُ صنيعَ أبي السُّعودِ في الأوَّلِ، ورأيَ الزَّمخشريِّ وأبي السُّعودِ في الثَّاني. ويُفسِّرُ هذا التَّفاوتَ ما لاحظَتْهُ الدِّراسةُ مِنْ نزوعِ ابنِ عاشورٍ إلى التَّحرُّرِ الدَّلاليِّ واحتفائِهِ بالوَحْدةِ الموضوعيَّةِ للسُّورةِ، وهوَ نزوعٌ يقودُهُ أحيانًا إلى ربطِ الآياتِ بسياقاتٍ مقاصديَّةٍ بعيدةٍ، ولوْ على حسابِ السَّبكِ الموضعيِّ. وأبرزُ ما يُميِّزُهُ عنْ سابقيهِ تفعيلُهُ ضابطَ الاستدعاءِ الذِّهنيِّ في تفسيرِ المسكوتِ عنهُ، حتَّى أعادَ صياغةَ العلاقةِ بينَ القارئِ والنَّظمِ القرآنيِّ وَفْقَ رؤيةٍ حجاجيَّةٍ ناضجةٍ.

وتأسيسًا على ما سبقَ، تنتهي الدِّراسةُ إلى أنَّ ابنَ عاشورٍ مُجدِّدٌ مُلهِمٌ في استثمارِ نظريَّةِ النَّظمِ، وأنَّ الاستئنافَ البيانيَّ عندَهُ ميزانٌ ترجيحيٌّ يَصِلُ جزئيَّاتِ النَّحوِ بكُلِّيّاتِ المقاصدِ؛ غيرَ أنَّ ترجيحاتِهِ بهِ لا تُؤخَذُ مُسلَّمةً، وإنَّما تبقى رهينةَ الفحصِ المعياريِّ الَّذي يُميِّزُ الإضافةَ العلميَّةَ مِنَ التَّكلُّفِ التَّأويليِّ. ومِنْ هنا تتحدَّدُ الإضافةُ المنهجيَّةُ لهذهِ الدِّراسةِ؛ إذْ تُقدِّمُ ضوابطُها الثَّلاثةُ معيارًا صالحًا لأنْ يُحتكَمَ إليهِ في الحُكْمِ على التَّرجيحِ بالاستئنافِ عندَ غيرِ ابنِ عاشورٍ مِنَ المفسِّرينَ، وفي تسديدِ التَّأويلِ وضبطِهِ عامَّةً.

وفي ضوءِ ذلكَ توصي الدِّراسةُ باختبارِ هذه الضَّوابطِ على ترجيحاتِ مفسِّرينَ آخرين عُنُوا بالنَّظمِ، كأبي حيَّانَ في "البحرِ المحيطِ" والآلوسيِّ في "روحِ المعاني"، وبالإفادةِ منها في تعليمِ البلاغةِ القرآنيَّةِ؛ لأنَّها تُدرِّبُ الدَّارسَ على الموازنةِ بينَ الوجوهِ الإعرابيَّةِ والاحتجاجِ لها، لا على حفظِها مُجرَّدةً. كما توصي باستئنافِ قراءةِ التُّراثِ التَّفسيريِّ في ضوءِ لسانيَّاتِ الخِطابِ، استجلاءً للأدواتِ الَّتي وظَّفَها المفسِّرونَ في حَسْمِ النِّزاعاتِ التَّأويليَّةِ، وإبرازًا للقيمةِ التَّواصليَّةِ للنَّظمِ العربيِّ.

الموافقةُ الأخلاقيَّةُ /ETHICAL APPROVAL

This study is a theoretical, textual analysis of classical exegesis and rhetoric, and does not involve any human participants, animals, or clinical trials. Therefore, institutional ethical approval was not required for this research.

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

تُعَدُّ هذه الدِّراسةُ تحليلًا نصيًّا ونظريًّا في التُّراثِ التَّفسيريِّ والبلاغيِّ، ولا تشتملُ على أيِّ تجاربَ سريريَّةٍ، أو مشاركين مِنَ البشرِ، أو تجاربَ على الحيوانِ؛ وبناءً عليه، فإنَّ البحثَ لا يتطلَّبُ موافقةً أخلاقيَّةً.

FUNDING STATEMENT/بيانُ التَّمويلِ

This research received no external funding.

لم يتلقَّ هذا البحثُ أيَّ تمويلٍ خارجيٍّ.

CONFLICT OF INTEREST/تضاربُ المصالحِ

The authors declare that there is no conflict of interest related to the research, authorship, or publication of this article.

يقرُّ المؤلِّفون بِعَدمِ وجودِ أيِّ تضاربٍ في المصالحِ يتعلَّقُ بالبحثِ أو تأليفِ المقالةِ أو نشرِها.

REFERENCES/ المصادروالمراجع

‘Al Qur’an.

Abū al-Suʿūd al-ʿImādī, Muḥammad b. Muḥammad (n.d.). *Irshād al-ʿaql al-salīm ilā mazāyā al-kitāb al-karīm*. Beirut: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī.

Aḥmad, Aḥmad wa’l-Shykh Ḥasan, Faḍl (2024). al-Isti’nāf al-bayānī: aḥkāmuh al-naḥwiyya wa-dawruh fī adā’ al-maʿná: al-āya al-sābiʿa min Sūrat Āl ʿImrān namūdhajan. Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies- Arts and Humanities, 46 (5), 243-259.

al-Āmidī, ʿAlī b. Abī ʿAlī (n.d.). *al-Iḥkām fī uṣūl al-aḥkām*. ed. ʿAfīfī, ʿAbd al-Razzāq. Beirut: al-Maktab al-’Islāmī.

al-Bāhī, Ḥassān (2004). *al-Ḥiwār wa-manhajiyyat al-tafkīr al-naqdī.* Casablanca: Ifrīqiyā al-Sharq.

al-Bannā, ʿAbd al-ʿAzīz (n.d.). *Qirā’at al-ākhar qirā’at al-anā naẓariyyat al-talaqqī wa-taṭbīqātuhā fī al-naqd al-ʿArabī al-muʿāṣir*. 1st edn., Cairo: al-Hay’a al-ʿĀmma li-Quṣūr al-Thaqāfa.

al-Ghalāyīnī, Muṣṭafā (n.d.). *Jāmiʿ al-durūs al-ʿArabiyya*. ed. Jīlānī, Muḥammad b. ʿAlī. 4th edn., Cairo: al-Maktaba al-Tawfīqiyya.

al-Jāḥiẓ, ʿAmr b. Baḥr (2003). *al-Bayān wa’l- tabyīn.* Beirut: Dār wa-Maktabat al-Hilāl.

al-Jurjānī, ʿAbd al-Qāhir (1992). *Dalāʾil al-iʿjāz*. ed. Shākir, Maḥmūd. 3rd edn., Cairo: Maṭbaʿat al-Madanī- Jeddah: Dār al-Madanī.

al-Khaṭīb al-Qazwīnī, Muḥammad b. ʿAbd al-Raḥman (n.d.). *al-Īḍāḥ fī ʿulūm al-balāgha*. ed. Khafājī, Muḥammad. 3rd edn., Beirut: Dār al-Jīl.

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

Al-Rubaysh, Rasheed (2025). Grammatical renewal in the thought of abdul qaher al-jurjani and its impact on modern linguistic studies (in Arabic). *Ijaz Arabi Journal of Arabic Learning*, 8 (1), 332- 352. DOI: 10.18860/ijazarabi.v8i1.31883

al-Sakkākī, Yūsuf b. Abī Bakr (1987). *Miftāḥ al-ʿulūm*. ed. Zarzūr, Naʿīm. 2nd edn., Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya.

al-Shāṭibī, Ibrāhīm b. Mūsā (1997). *al-Muwāfaqāt*. ed. Āl Salmān, Mashhūr b. Ḥasan. 1st edn., Giza: Dār Ibn ʿAffān.

al-Shizawi, Mohammed and al-Ithawi, Mustafa (2026). The reception of ʿAbd al-Qāhir al-Jurjānī's Theory of Naẓm in classical and modern qur'anic exegesis. *The Critical Review of Social Sciences Studies*, 4 (1), 465–477. DOI: 10.59075/669m9q25

al-Wāfī, Ibrāhīm (1999). *al-Dirāsāt al-qur'āniyya bi'l-Maghrib fī al-qarn al-rābiʿ al-hijrī*. 1st edn., Casablanca: Maṭbaʿat al-Najāḥ al-Jadīda.

al-Zamakhsharī, Maḥmūd b. ʿUmar (1987). *al-Kashshāf ʿan ḥaqāʾiq ghawāmiḍ al-tanzīl*. 3rd edn., Beirut: Dār al-Kitāb al-ʿArabī.

al-Zarkashī, Muḥammad b. ʿAbd Allah (1994). *al-Baḥr al-muḥīṭ fī uṣūl al-fiqh*. 1st edn., Giza: Dār al-Kutubī.

ʿAtīq, ʿAbd al-ʿAzīz (n.d.). *Fī Tārīkh al-balāgha al-ʿArabiyya*. Beirut: Dār al-Nahḍa al-ʿArabiyya.

Azābyṭ, Bin-ʿĪsá ʿIsū (2008). *Naẓariyyat Grice wa'l-balāgha al-ʿArabiyya, ḍimna mudākhalāt lisāniyya; namādhij wa-manāhij.* Meknes: Manshūrāt Jāmiʿat Mawlāy Ismāʿīl, kulliyyat al-Ādāb wa'l-ʿUlūm al-'Insāniyya.

Barāhīmī, Ṭāhir (2011). Naẓariyyat al-naẓm fī al-Taḥrīr wa'l-tanwīr. *Majallat al-Wāḥāt li'l-Buḥūth wa'l-Dirāsāt*, no. 13, 213-227.

Faḍl, Ṣalāḥ (1992). *Balāghat al-khiṭāb wa-ʿilm al-naṣ*. Kuwait: ʿĀlam al-Maʿrifa.

Grice, Herbert Paul (1975). *Logic and Conversation*, In Syntax and Semantics, Volume 3: Speech Acts. ed. Cole, Peter and Morgan, Jerry. New York: Academic Press.

Ḥarb, ʿAlī (1997). *al-Fikr wa'l-ḥadath ḥiwārāt*. 1st edn., Beirut: Dār al-Kunūz al-Adabiyya.

Ḥasan, ʿAbbās (n.d.). *al-Naḥw al-wāfī*. 3rd edn., Cairo: Dār al-Maʿārif.

Ibn ʿĀshūr, Muḥammad al-Ṭāhir b. Muḥammad (1984). *al-Taḥrīr wa'l-tanwīr*. Tunisia: al-Dār al-Tūnsiyya.

Ibn ʿĪsá, Fāṭima wa Būmasḥa, al-ʿArabī (2020). al-Siyāq fī al-turāth al-ʿArabī: al-mumārasāt wa-maʿālim al-naẓariyya. *Majallat al-Mumārasāt al-Lughawiyya*, 11 (3), 393-406.

Ibn Qayyim al-Jawziyya, Muḥammad b. Abī Bakr (n.d.). *Badāʾiʿ al-Fawāʾid*. Beirut: Dār al-Kitāb al-ʿArabī.

Iser, Wolfgang (1999). *Fiʿil al-qirāʾa: naẓariyya fī al-istijāba al-jamāliyya*. tr. ʿAllūb, ʿAbd al-Wahhāb. 1st edn., Cairo: al-Majlis al-Aʿlá li'l-thaqāfa.

Jaghbūb, Ṣūriyya (2014). Uṣūl wa-dalālāt al-siyāq al-maqāmī fī al-turāth al-ʿArabī. *Majallat Kulliyyat al-Ādāb wa'l-Lughāt,* 8 (16), 355-387.

Khaṭṭābī, Muḥammad (1991). *Lisāniyyāt al-naṣ: madkhal ilá insijām al-khiṭāb.* Beirut: al-Markaz al-thaqāfī al-ʿArabī.

Moeschler, Jacques wa Reboul, Anne (2003). *al-Tadāwliyya al-yawm: ʿilm jadīd fī al-tawāṣul*. tr. Daghfūs Sayf al-Dīn wa'l-Shībānī, Ḥamad. Beirut: Dār al-Ṭalīʿa.

Naḥla, Maḥmūd (2002). *Āfāq jadīda fī al-baḥth al-lughawī al-muʿāṣir*. Cairo: Dār al-Maʿārif.

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)

Nawaya, F. R., Burhan, A. S., & Hajji, A. E. (2023). The effect of the holy Qurʾan on arabic rhetoric: illumination at the path and the fate. *Ijaz Arabi Journal of Arabic Learning*, 6(2), 536- 546. DOI: 10.18860/ijazarabi.v6i2.21109

Riḍā, Muḥammad Rashīd (1990). *Tafsīr al-manār*. Cairo: al-Hay'a al-Maṣriyya al-ʿĀmma li'l-Kitāb.

Copyright © 2026, This is an open access article under the CC BY-SA 4.0 license
(https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/)